

تَضَحُّجُ لِسَانِ الْعَرَبِ

القسم الاول

بقلم الفقير اليه تعالى

أحمد شوقي

﴿ غنى بطبعه ونشره ﴾

محمد عبد الجواد الخضوع

﴿ الطبعة الاولى ﴾

سنة ١٣٣٤ هجرية

﴿ حقوق الطبع محفوظة لناشره ﴾

طبع بمطبعة الكايت - مصر

تَضَحُّجُ لَيْسَ الْعَرَبِ

القسم الاول

بقلم الفقير اليه تعالى

أحمد بن محمد

﴿ عنى بطبعه ونشره ﴾

مَجْلَدُ الْجَوَادِ الْإِصْفَهَانِي

﴿ الطبعة الاولى ﴾

سنة ١٣٣٤ هجرية

﴿ حقوق الطبع محفوظة لناشره ﴾

طبع بمطبعة إكبات - بصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

(أما بعد) . فهذه تنبيهات على أغلاط وقعت في نسخة لسان العرب للإمام ابن منظور المطبوعة ببولاق سنة ١٣٠٠ — ١٣٠٨ كنّا عثرنا عليها أننا آملنا مراجعة ونشرنا عنها فصولا في صحيفة المؤيد ومجلى الضياء والآن قد تمّ بدا لنا أن نجمع شتاتها وننظم شملها في هذه الأوراق بعد أن انضم عليها ما لم يسبق لنا نشره من قبل . واستأنفنا في ذلك بعد عين عصبة أو متبجحين بفضل وانما هو جهد المقلّ دعانا لعرضه على الانظار سترصنا على ردّ الكتاب الى نصابه من الصحة فان لم نكن وفقنا فيه الى الاصابة فحسبنا منه ارشادا لخطالع الى مواضع فيه حرّية بالبحث والنظر .

ولا بدّ لنا قبل الشروع فيما نحن آخذون فيه من التنبيه الى وهين وقعا في فاتحة الجزء الاول أحدهما في المقدمة التي عني بوضعها العلامة أحمد فارس حيث جاء بها عن المؤلف أنه ولد سنة ٦٩٠ هـ وتوفي سنة ٧٧١ هـ مع أن ولادته كانت سنة ٦٣٠ هـ ووفاته كانت سنة ٧١١ هـ كما في الوافي بالوفيات للصفيدي والدرر الكامنة لابن حجر والمنهل الصافي لابن تغري بردي والبغية للسيوطي فلم يزا حرم زمنه زمن صاحب القاموس كما توهمه العلامة المذكور وسبقه فيه العلامة ابن الطيّب لأن ولادة المجد كانت سنة ٧٢٩ هـ أي بعد وفاة ابن منظور بنحو ثمانى عشرة سنة .

والثاني في ترجمة المؤلف الواردة في الصفحة الاولى من هذا الجزء والمنقولة من بغية الوعاة للسيوطي فقد جاء بها أنه جمع في كتابه هذا بين (التهذيب والمحكم والصحيح وحواشيه والجمهرة والنهاية) والصواب أن الجمهرة ليست ممّا جمعه بل مبنى كتابه على الخمسة فقط وهي التي صرح باسمائها في خطبته .

ثم لنشرع فيما قصدنا بيانته من الاغلاط فنقول .

(من ذلك ما جاء في باب ألقاب الحروف وطبائعها وخواصها ج ١ ص ٨٨ س ٨)

« وأما تقارب بعضها من بعض وتباعدها فإن لها سرّاً في النطق يكشفه من تعناه كما انكشف لنا سرّه في حلّ المترجمات » . والصواب (من تعناه) يقال تعالى الشئ وتعنّاه اذا قاساه وتجنّسه .

(وفي مادة — أ ج أ — ج ١ ص ١٥ س ٨) روى لابي النجم « قد حوّته

جنّ سلمي وأجا » وجاء بعده « أراد أجا تخفّف تخفيفاً قياسياً الخ » . وروى أجا الثاني بالالف آخره مخففة غير مهموز والصواب همزه على أصله لأن المراد أنه كان كذلك مخففة الشاعر بحذف همزته والافتقار إلى معنى لتخفيفه الخفف (١) .

(وفي مادة — ب ر أ — ج ١ ص ٢٤ س ١٥) عند الكلام على جمع

بريء « وبريء وبراءة مثل ما جاء من الجروع على فعال نحو توارم وبراءة في جمع توارم وروئي » . ورسم (رباء) بالهمزة في آخره أي في موضع اللام من فعال ولا يكون هذا جمعاً لروئي لأن لا ما ياء فالصواب أن يقال في جمع راء باب بالياء في آخره وهو الذي ذكره المصنّف وصاحب القاموس وغيرهما في مادة (رب ب) . وقال سيديويه في كتابه في باب تكسير ما عدّه حروفاً أربعة أحرف للجمع وقالوا ربي ورباب حذفوا الالف وبنوه على هذا البناء كما ألّفوا الهاء من جفرة فتأوا وجفار إلا أنهم قد ضمّوا أول ذا كما قالوا ظئر وظوار وريخل وريخل انتهى .

(تتمّة) هذا الجمع من الجروع العزيزة النادرة لأنّ فعلاً يضمّ الأول وتخفيف العين ليس من أبنية جموع التكسير المعروفة وإنما سمع في العاقل قليلة كشيئ وشئاء وعرق وعراق وفريبر وفرار ورذل ورذال ولهذا ذهب بعضهم إلى أنه اسم جمع وقال آخرون بل هو جمع ولكن الأصل فيه الكسر والضمّ بدل منه . وقد كنت تتبع ما ورد منه فاجتمع لي اثنا عشر لفظاً ثم رأيت العلامة شهاب الدين الخفاجي زاد عليها كثيراً في شرحه لدرّة القواص فمن شاء

(١) نهنا بعض الادباء إلى أن أثر الهمز موجود بنسخته ولكنه ضعيف الظهور فراجعنا عدة نسخ من اللسان فرأينا في بعضها ظاهراً كنقطة صغيرة على الالف كما قال وفي بعضها محو كما هو في نسختنا فآثرنا إبقاء التنبيه عليه ليستدرك في النسخ التي لم يظهر فيها ولا يخفى أنه لا يمد على هذا الاعياناً مطبعياً لا خطأ في الرسم .

الوقوف عليها وعلى اختلاف أقوالهم فيها فليراجع (ص ١٤١) من الشرح المذكور المطبوع في الجواثب .

(وفي مادة — ج و أ — ج ١ ص ٤٤) رُوى قول الشاعر

« تنازعها لوتان ورْدٌ وجوْوةٌ ترى لآيآء الشمس فيه تحذرا »

ثم جاء بعده « أراد ورْدَة وجوْوة فوضع الهمزة موضع المصدر » . وضبط (آيآء) بكسر أوّاه والهمز ففتحها لأنك تقول لآيآء الشمس وآيآءها أى ضوءها وحسنها إذا كسرت أوّله قهرت وإن فتحته مددت كما نص عليه المصنف في مادة (أى — ج ١٨) والمجد في القاموس والتبريزي في شرح المعاني وذكرة ابن سيده في المختصر في باب ما يكسرية قصر ويفتح فيمد . وقد ضبط بالكسر أيضا في مادة (ورد — ج ٤ آخر ص ٤٧٠) ورُوى هناك بالباء الموحدة فزيد خطأ على خطأ . وضبط هنا (المصدر) من قوله (فوضع الهمزة موضع المصدر) بكسر أوّله والهمز ففتحها وهو ظاهر .

(وفي مادة — ح ت أ — ج ١ ص ٤٦ س ٢٢) « رجل حنّاء و

وامرأة حنّاء قال وهو الذي يُعجّب بنفسه » . وضبط (يعجب) هنا وفي مادة (ح ن ت — ج ٢ ص ٣٣١) بالبناء للمعلوم والصواب ضبطه بالبناء للمجهول لأنك تقول أعجبت به نفسه فهو معجب بها وقد تكرّر هذا الخطأ في مواضع من الكتاب ووقع مثله في مادة (ع ي ر) من القاموس طبع بولاق وكأنه كان شائعا بين المصحّحين قبل طبع اللسان فقدر ووافق المتنبّي في شرح العكبري المطبوع ببولاق أيضا

إن أكن معجبا فمعجب أعجب لم يجد فوق نفسه من مزيد

بكسر الجيم من (معجبا) والصواب فتحها لما ذكرنا . ووقع لهم مثله في مجمع الأمثال للميداني المطبوع بتلك المطبعة فضبطوا (معجبة) من قولهم (كل فتاة بأبيها معجبة) بكسر الجيم ولكنهم ضبطوها بالفتح في أمالي القالي (ج ٢ ص ٧١) كما فتحوها في كلمة (يعجبان) الواقعة في قول عروة بن أذينة من شرح الحماسة (ج ٣ ص ١٤٤)

لا يُعجبان بقول الناس عن عرْضٍ ويُعجبان بما قالا وما صنعنا

ويدلّك على صحّة ما ذكرنا نصّ القاموس وشرحه على أن قولهم (ما أعجبت به برأيه) شاذ لا يُقاس عليه لبنائه من المجهول كما أزهاه وما أشغله ولو كان مبنيا من المعلوم ما انصاع على شدوده ولكان التعجب على بابه

وفي كتاب تصحيح التصحيف ونحوه تحرير التحرير للصفدي نقلا عن تقيف اللسان

للصحة قلبي » « أَنَا مُعْجَبٌ بِكَ وَصَوَابُهُ مُعْجَبٌ بِكَ بَفَتْحِ الْجِيمِ وَكَذَلِكَ الَّذِي فِيهِ كَثْرٌ لَا يُقَالُ فِيهِ إِلَّا مُعْجَبٌ أَيْضاً فَأَمَّا مُعْجَبٌ فَهُوَ الَّذِي يَعْجَبُكَ » .

(وفي مادة — ث ر ب — ج ١ ص ٢٢٩ س ٨) « وَنُصِّلَ بِثَرْبِي »

وَأَثَرِي مِّنْصُوبٍ إِلَى ثَرْبٍ وَقَوْلُهُ * وَمَا هُوَ إِلَّا الْيَثْرِيُّ الْمَقْطُوعُ * زَعَمَ بَعْضُ الرُّوَاةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْيَثْرِيِّ السَّهْمَ لَا النُّصْلَ وَأَنَّ يَثْرِبَ لَا يَعْمَلُ فِيهَا النُّصَالُ » . وَرُوي (يَثْرِبُ) بِالْمُنَاةِ الْفَوْقِيَّةِ وَالصَّوَابُ بِالْمُنَاةِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي طَبِيعَةِ مَدِينَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ . وَأَمَّا يَثْرِبُ بِالْمُنَاةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ فَهُوَ مَوْضِعُ قَرَبِ الْيَمَامَةِ وَأَيْنَ هُوَ مِمَّا هُنَا .

(وفي مادة — ج ن ب — ج ١ ص ٢٧٠ س ٩) « وَرَجُلٌ لَّيِّنٌ »

الْجَانِبُ وَالْيَتَنَّبُ أَيُّ سَهْلٍ الْقُرْبُ » . وَرُوي (سهل) بِالْجَرِّ وَلَا وَجْهَ لَهُ وَالصَّوَابُ رَفَعَهُ عَلَى أَنَّهُ عَظْفٌ بَيَّنَّ عَلَى لَيِّنٍ أَوْ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنْهُ .

(وفي مادة — ح س ب — ج ١ ص ٣٠٩) رُوي لَتَهِيكَ الْقَزَارِيَّ

« لَتَقِيَّتْ بِالْوَجْعِ أَطْعَمَهُ مُرْهَفٌ مُرَّانٌ أَوْلَتْهُ غَيْرَ مُحْسِبٍ » (١)

وَضُبُطُ (لَتَقِيَّتْ) بِكَسْرِ الْقَافِ وَالصَّوَابُ فَتَحُهَا لِأَنَّهُ مِنْ تَقَى يَتَقَى كَقَضَى يَقْضِي بِمَعْنَى اتَّقَى قَالَ أَوْسٌ يَصِفُ رَحاً

تَقَالَ بِكَعْبٍ وَاحِدٍ وَتَلْدُهُ بِدَاكٍ إِذَا مَا هَزَّ بِالْكَفِّ يَهْزِلُ

يُرِيدُ اتَّقَاكَ . وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي الْعَلَاءِ الْمَعَرِّيِّ

تَقْتَلِكُ عَلَى أَكْتَاكِ أَبْطَالِهَا الْقَنَا وَهَابَتِكَ فِي أَغْمَادِهَا الْمَنَاصِلُ

أَيُّ اتَّقَتَكَ .

وَرُوي (مُحْسِبٌ) فِي الْبَيْتِ بِكَسْرِ السِّينِ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ وَمَقْتَضَى تَفْسِيرُ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ يَفْتَحُهَا عَلَى أَنَّهُ اسْمُ مَفْعُولٍ فَقَدْ قَالَ قَبْلَهُ « حَسْبُكَ إِذَا وَسَدَتْ » وَاسْتَشْهَدَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ قَالَ فِي تَفْسِيرِهِ « وَلِثَوِيَّتِ هَذَا الْكَافِ مَكْرَمٌ لَا مُوسَدٌ وَلَا مُكْفَنٌ أَوْ مَعْنَاهُ لَمْ يَرْفَعْكَ حَسْبُكَ فَيَنْجِيكَ مِنَ الْمَوْتِ وَلَمْ يُعْظَمْ حَسْبُكَ » . انْتَهَى . وَعَلَى كَلَا التَّفْسِيرِ يَنْتَعِنُ الْفَتْحُ فِي (مُحْسِبٌ) .

(وفي هذه الصَّفْحَةِ س ٢٠) « وَالْمُحْسَبَةُ الْوَسَادَةُ مِنَ الْأَقْدَمِ وَحَسْبُهُ أَجْلَاسُهُ »

عَلَى الْحُسْبَانَةِ أَوِ الْمَحْسَبَةِ » . وَضُبُطُ (الْحُسْبَةِ) فِي الْمَوْضِعِ يَنْفَتْحُ الْمِيمُ وَكَذَلِكَ

(١) رَوَاهُ أَبُو مُسْلِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْكَاتِبُ فِي مَجَالِسِهِ (لَمَسْتُ بِالْوَجْعِ) الخ .

جاءت مضبوطة بالقلم بالفتح في هذه المادة من القاموس طبع بولاق ولم ينصّ الشارح على ضبط فيها ولا كتبها ضبطت بكسر الميم في مادة (زنن) — من اللسان ج ١٧ ص ٩١ (س ٢٤) وفي (ج ٤ ص ٧٤) من المخصص ومادة (ح س ب) من القاموس طبع الميمية وهو الصواب على ما يظهر لنصهم على كسر الأوّل فيما جاء في معناها من وزنها كيمز فقة ومضندة ومخذة لمدّهم إياها من الآلات فحملها على ما جاء من نوعها أولى عند فقدان النصّ .

(وفي هذه الصفحة أيضا س ٢٢) « هذا ما اشترى طلحة من فلان فتاه

بخمسة درهم بالحسب والطيب » . وضبط (درهم) بفتح أوّله والصواب كسره ولم يحك أحد من اللغويين في الدال ضبطاً آخر وإنما نصّوا على جواز الفتح والكسر في الهاء وعلى كونه جاء أيضاً على زنة مخرب وعد القلة شندی في صبح الاعشى فتح داله من لحن المأمة وكذلك فعل ابن الجوزي في تقويم اللسان فقال « تقول المأمة درهم بفتح الدال والصواب درهم بكسر داله وقال ابن الاعرابي تقول العرب درهم ودرهم ودرهم » قال الصفدي في تصحيح التصحيف ونحرير التحريف بعدما نقل هذا العبارة « قلت الثلاثة بكسر الدال والأوّل بفتح الهاء والثاني بكسرها » .

(وفي مادة — دب ب — ج ١ ص ٣٥٨ س ٢١) « وقال ابن الاعرابي

الدُّبَادِبُ والجُبَابِيبُ الكثير الصياح والجلجلة وأنشد

إِيَّاكَ أَنْ تَسْتَبْدِلِي قِرْدَ الْقَفَا حَزَايِمَةً وَهَيْبَانًا جُبَابِيبَا
أَلَفَّ كَانَ الْغَازِلَاتِ مَنْخَنَهُ مِنْ الصُّوفِ نَكْنَأُ أَوْلَثِمَا دُبَادِيبَا

وكتب المصحح بالحاشية ما نصّه « قوله والجبابيب هكذا في الأصل والتهذيب بالجمعين وحرّر » . قلت لم يظهر لي وجه توقف المصحح في هذه الكلمة مع ورودها في مادة (ج ب ب ج ١) واستشهاد المصنّف عليهما بهذين البيتين منسوبين هناك لعبد الله بن الحجاج التغلبيّ

(وفي مادة — دل ب — ج ١ ص ٣٦٣) روى لمسكين الدارميّ

« بأيديهم مغارف من حديد أشبهتاهما مقبرة الدوالي »

وقال المصنّف « ذهب بعضهم إلى أنه أراد مقبرة الدواليب فابدل من الباء ياء ثم أدغم الباء في الياء فصار الدوالي ثم خفف فصار دوالي » . والصواب (ثم أدغم الياء في الياء) بالمشاة التحتيّة فيهما .

— ذ ب ب — س ق ب — ش ب ب — ض ب ب — ط ي ب — ع ت ب — ع ي ب — ٧

(وفي مادة — ذ ب ب — ج ١ ص ٣٦٦ أول المادة) « الذَّبُّ »

الدفعُ والمنعُ » بنصب (الذَّبُّ) والوجه رفعه بالا ابتداء

(وفي مادة — س ق ب — ج ١ ص ٤٥١ س ٢) في الكلام على السقب أى

ولد الناقة « وقيل هو سَقْبُ ساعة تَضْمَعُهُ أُمُّهُ » والصواب (تَضْمَعُهُ) .

(وفي مادة — ش ب ب — ج ١ ص ٤٦٣) رُوى قول الشاعر

« بِمَوْرِ كَسْتَيْنِ مِنْ صَلَوَى مِشَبِّ مِنْ الثِرَانِ عَقْدَهَا جَمِيلٌ »

وضميط (صلوى) يشد الياء وفتحها والصواب بالتخفيف والسكون لأنه منتهى صلا وهو ما كان عن يمين الذَّبِّ وشماله والمورِك والموركة الموضع الذى يجعل عليه الراكب رجلاه وبهذا الضميط يستقيم الوزن .

(وفي مادة — ض ب ب — ج ٢ ص ٢٧ س ١٦) « وَضُمِّيْتُ عَلَى »

الضمُّ إذا حَرَّشْتَهُ فخرج إليك » بسكون الراء والشين من (حرشته) والصواب فتح الراء كما لا يخفى .

(وفي مادة — ط ي ب — ج ٢ ص ٥١ س ١٧) « قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ »

طَبِئْتُمْ فَادْخُلُوا خَالِدِينَ مَعْنَاهُ كُتِمَ طَبِئِينَ فِي الدُّنْيَا فَادْخُلُوا » . وجاء (كُتِمَ) هكذا بنا آيين وصوابه كُتِمَ بنون فتاء وهو ظاهر .

(وفي مادة — ع ت ب — ج ٢ ص ٦٥ س ٢٣) « وَالتَّعْتَبُ التَّجَنُّي »

تَعْتَبُ عَلَيْهِ وَتَجَنُّي عَلَيْهِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ » . ورُوى (التعتب) بالجر والصواب رفعه على أنه مبتدأ خبره التجنُّي .

(وفي مادة — ع ي ب — ج ٢ ص ١٢٥) رُوى لبعضهم

« وَصَاحِبِ لِي حَسَنِ الدَّعَابَةِ لَيْسَ بِذِي عَيْبٍ وَلَا عَيْيَابَةٍ »

وَضُمَّتْ (الدعابة) هنا بكسر الأَوَّلِ وفي مادة (و ص ي — ج ٢٠ ص ٢٧٤ س ٥) بفتحها والصواب ضمُّه كما نُصِّ عليه في القاموس وغيره ومعناها في الموضعين اللَّعِبُ والمزاح .

(وفي مادة — غ ض ب — ج ٢ أول ص ١٤١) روى لأُرَيْد بن

الصِّمَّة روى أخاه عبد الله

«فانْ تُعْقِبِ الْإِيَّامُ وَالْدَهْرُ فَأَعْلَمُوا ابْنِي قَارِبٍ أَنَا غَضَابٌ بِعَبْدِ
وإن كان عبدُ الله تَخَلَّى مَكَانَهُ فما كان طَيْمَاشاً وَلَا رَيْشَ الْيَدِ»
ثم جاء بعده «قوله مَعْبِدٌ يَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ فَاضْطَرَّ وَمَعْبِدٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعَبْدِ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَمَّا
هو عبد الله بن الصِّمَّة أخوه» وَضَبُّط (فَاضْطَرَّ) بفتح الطاء أي بالبناء للمعلوم والصواب
ضمها لا تلك تقول اضْطَرَّه فلان إلى كذا تريد أحووجه وألجأه فاضْطَرَّه هو بالبناء للمجهول
ووقع مثله في مادة (س م و — ج ١٩ — أول ص ١٣٣) في قوله «فجاء به هذا الشاعر
لَمَّا اضْطَرَّ عَلَى الْقِيَّاسِ الْمَتْرُوكِ» فَضَبُّط بفتح الطاء أيضاً . وكذلك وقع مثله في مادة
(أ ض ض — ص ٣٢١) من القاموس طبع بولاق .

(وفي مادة — ك ل ب — ج ٢ ص ٢٢٠ س ١٤) أرض كَلِيبَة أي

غليظة قُفَّ لَا يَكُونُ فِيهَا شَجَرٌ وَلَا كَلًّا وَلَا نَكُونُ جَبَلًا » . وروى (نكون) بالنون
أوله وصوابه بالمتنشاء الفوقية لهود الضمير فيه إلى الأرض .

(وفي مادة — ف ت ت — ج ٢ ص ٣٦٩) روى لزهير

«كَانَ فُتَاتُ الْمَهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْقَنْيِ لَمْ يُحْطَمِ»
ولا معنى هنا للقنى بالقاف وإنما هو القنأ بالقاف وهو غيب الثعلب أو شيء يجر ذو حَبٍّ أحمر وبه
روى البيت في مادة (ف ن ي — ج ٢٠ ص ٢٥) ولم يذ كر شرائح المعلقة غير هذه
الرواية فيه .

(وفي مادة — ح ي ث — ج ٢ ص ٤٤٥ س ١١) «حيث ظرف بهم

من الامكنة» الخ بتنوين (حيث) والصواب بناؤها لان كلام المصنف عنها صريح في
إرادته المبنية لا المعربة في لغة بني قحس التي تكلم عليها بعد ذلك .

(وفي مادة — ل و ث — ج ٣ آخر ص ٧) «وقال الوري لم يُلِثْ لم

يُبطئ» هكذا بغير نقط في (الوري) وكتب المصحح في الحاشية «كذا في الأصل بلا
نقط ولا شكل ويمكن أنه البوري نسبة إلى بور بضم الباء بلدة بفارس خرج منها مشاهير والله
أعلم» . قلنا الراجح أنه (التوزي) بفتح المثناة الفوقية والواو المشددة وبالزاي وهو

اسم كثير الورود في النقول اللغوية كما يعلم بالتبُّع وُبرادبه عبد الله بن محمد بن هرون الامام
اللفوي أحد من قرأ على العجزي والاصمعي وروى الكثير عن أبي عبيدة ونسبته الى تَوْز
بلدة بفارس يقال لها تَوْج أيضا .

(وفي مادة — ح ر ج — ج ٣ ص ٥٩) روى المنيرة بصف ظليها

وقال لقصته

« يَتَبَعْنَ قُلَّةَ رَأْسِهِ وَكَأَنَّهُ * تَخَرَّجَ عَلَى نَعَشٍ لَهْنٌ مُخَيِّمٌ »

وروى (مخيم) بالرفع على أنه نعت لخرج والصواب جرّه على أنه نعت لنعش
وبه ضبط في مادة (ن ع ش — ج ٨ ص ٢٤٧) ومعناه المحمول عليه خيمة كما
في شرح ابن النحاس على المملقات . وللمخرج معانٍ أوقفها لما هنا أنه خشب يشد
بعضه الى بعض ويُجعل فوق نعش الميت . ولا يخفى أن قوافي القصيدة كلها
مجرورة فلا داعي لتوهم اقواء لم ينص عليه أحد . (١)

(وفي مادة — س ب ج — ج ٣ ص ١١٨ س ١٧) « السبيجة القميص

فارسيّ معرّب ابن السكيت السبيج والسبيجة البقير » . وروى (السبيجة) بالحاء
المهملة والصواب بالجيم كما لا يخفى .

(وفي مادة — ع ر ج — ج ٣ ص ١٤٥) روى لابي المكعب الاسديّ

« أفكان أول ما أثبت تها رشت * أبناء عُرْجَ عليك عند وِجارِ »

وجاء بعده « يعني أبناء الضباع وترك صرف عُرْجَ لانه جعله اسما للقييلة . وأما ابن
الاعرابي فقال لم يجز عرج وهو جمع لانه أراد التوحيد والعُرْجة » الخ . وضبط (لم
يجز) بفتح فضم مع تشديد الراء أي بجعله مضارعا لعجّ والكلام هنا في منع الصرف
فكان الصواب أن يُضبط بضم فسكون مع تخفيف الراء من أجزاه يُجْزِيه بمعنى صرفه
وهو اصطلاح لهم يعسره سيبويه في الكتاب وصاحب القاموس في بعض المواضع

(١) أورد علينا بعض الادباء أن ذلك يصح اذا جعل مخيم اسم مفعول وأما على جملة اسم فاعل
فهو مرفوع نعت لخرج ولا يصح غيره ثم نقل نص صاحب اللسان في مادة (ن ع ش) على
مجيء الروایتين في البيت أي كسر الياء وفتحها . ونقول ليس في عبارة صاحب اللسان وذكره
للروایتين في (ن ع ش) ما يمين الرفع اذ لا مانع من أن يكون (مخيم) الواقع في الرواية
الآخرى أي بصيغة اسم الفاعل نعتا لنعش أيضا من خيم اللازم بمعنى دخل الخيمة والمراد عليه خرج
قد خيم هو فيه . وإنما حرصنا على رواية الجر لان في الرفع الاقواء وهو عيب لا يستكت عنه وقد
راجعنا ما بأيدينا من شروح المملقات وشرح الاعلم على ديوان عترة فلم نجد أنرا ذكره .

قال الخفاجي في شفاء العليل^(١) في كلامه على (جهنم) « لم تُجَرَّ بمعنى لم تنصرف وهي عبارة سيديويه والمنصرف وغير المنصرف عبارة البصريين واصطلاح الكوفيّين المُجَرَّى وغير المُجَرَّى » انتهى والمعنى عليه ظاهر من سياق العبارة إذ لا اختلاف في أن اللفظ (عرج) في البيت مجرور للاضافة وإن كان جرّه بالفتحة . اللهم إلا إذا حملناه على تساهل الكوفيّين وبمض النجاة في التعبير عن ألقاب الاعراب فيكون المراد بالجرّ هنا الكسر غير أننا نرى ضبطه على ما ذكرناه أولى منّا للالتباس .

(وفي مادة — ع ن ج — ج ٣ ص ١٥٤ س ٣) « والعَجْجُ أن يجذب

راكب البعير خطامه قِبَلَ رأسه حتى ربما نَزِمَ دِفْرَاهُ بِقَادِمَةِ الرَحْلِ » . وروى (دفره) بالبدال المهملة والصواب بالمعجمة وهي المظم الشاخص خلف أُذُن البعير والمراد حتى نحاذي أُذُن البعير قادمة الرحل من شدة الجذب .

(وفي مادة — غ م ل ج — ج ٣ ص ١٦١) روى لابي نُخَيْلَة في

وصف ناقة تَعْدُو في خرق واسع

« تُفْرِقُهُ تَلَوْرًا بَشَدٍّ تُدْرِجُهُ * وتارة يُفَرِّقُهَا غَمَلَجَةً »

هكذا بضبط (غملجه) بفتح الجيم وضم الهاء والصواب ضم الجيم لرفعه على الفاعلية ليفرق واسكان هاء الوصل .

(وفي مادة — ف ر ج — ج ٣ ص ١٦٦) روى السَّيِّدُ

« قَمَدَت كَلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ * مَوْلى المخافة تخلفها وأمامها »

وروى (قمدت) بالقاف من القعود وهو شيء لم يروه أحد وانما الصواب (فقدت) بالفاء والفين المعجمة من غدا يغدو أو بالمهمل من عدا يعدو وهما الروايتان المنصوص عليهما في شروح المسالك وبالأولى ورد البيت في مادة (ولى) — ج ٢٠ ص ٢٩١) إلا أنه روى بنصب (خلفها وأمامها) مع أن القصيدة مرفوعة الروي فالصواب رفعهما قال الزوزني خلفها وأمامها خبر مبتدأ محذوف تقديره هو خلفها وأمامها ويكون تفسير كَلَا الْفَرَجَيْنِ ويجوز أن يكون بدلا من كَلَا الْفَرَجَيْنِ

(١) شفاء العليل كتاب في المغرب والدخيل مشهور ورد اسمه في نسخة المطبوعة بالعين المعجمة وهو المشهور أيضاً على الالسة ونقل عنه المحي نقولا في قصد السبيل فأورده بالمهمل وكذلك فعل الشيخ مصطفى المدني في كتابه المغرب والدخيل ورأيناه أيضاً وارداً بها في عبارات بعض المؤلفين فلا يبعد أن يكون مؤلفه قصد تسميته بذلك فصاحبه الناس .

وتقديره فعدت كلا الفرجين خلفها وأمامها تحسب أنه مولى المخافة .

(وفي مادة — ك ج ج — ج ٣ ص ١٧٥ س ١٩) « الكُجَّةُ بالضمِّ

والتشديد لُجَّةٌ للصبيان قال ابن الأعرابي هو أن يأخذ الصبي خَزَفَةً فيدورها ويجعلها كأنها كُرَّةٌ ثم يتقاسرون بها » . وضُبط (كُرَّة) بتشديد الراء والصواب تخفيفها على وزن ثَبَّة بنص القاموس .

(وفي مادة — ن ض ج — ج ٣ ص ٢٠٢ س ٧) « ونَضِجَت الناقة

بوالدها ونَضِجَتَهُ وهى مُنَضِّجٌ جاوزت الحَقَّ بشهر ونحوه ولم تُنَضِّجْ أى زادت على وقت الولادة » . ورُوى (الحَقَّ) بالجر والصواب نصبه على المفعولية لجاوزت وهو ظاهر . ولا يبعد أن تكون اللفظة ضُبطت فى الأصل بضبطتين أى بفتح الحاء وكسرها لأنَّ الحَقَّ إذا كان بالمعنى الوارد هنا جاز فى أوله الضبطان كما فصله المؤلف وصاحب القاموس فى موضعه فقول الناسخ الكسرة الى القاف ولم ينتم لها المصحح .

(وفي مادة — ب د ح — ج ٣ ص ٢٣٠ س ١٧) « والبَدَحُ من قولهم

بَدَحَ بهذا الامر أى باح به » والصواب (بهذا) بالذال المعجمة وهو ظاهر .

(وفي مادة — ذ ب ح — ج ٣ ص ٢٦٤ س ٦) « وتذابح القوم أى

ذبح بعضهم بعضاً يقال التَّمَادُحُ التَّدَابِحُ » . والصوابُ التَّدَابِحُ بالذال المعجمة لأنَّ الكلام فى مادة الذبح ولا معنى هنا للتدابع بالمهملة .

(وفي مادة — س ي ح — ج ٣ ص ٣٢٣ س ١٤) « وفى حديث علىّ

رضى الله عنه أولئك أُمَّة الهُدَى ليسوا بالمسيحيين ولا بالتدابع البذريعين الذين يسيحوا فى الارض بالنميمة » . وورد (يسيحوا) هكذا بحذف النون والصواب يسيحون باثباتها لتجرّد الفعل من الناصب والجازم . وسيأتى الكلام على حذف هذه النون مفصلاً فى مادة (ط ل ق) .

(وفي مادة — ق ر ح — ج ٣ ص ٣٩٦) روى عبيد

« فَمَنْ بَنَجَوْتَهُ كُنْ بِعَقْوَتِهِ * وَالْمُسْكِنُ كَمَنْ يَمْشَى بِقِرْوَا حِ »

وضُبط (عبيد) بضمّ أوله أى بصيغة التصغير وبها ضُبط أيضاً فى مادة (م ج س — ج ٨ ص ٩٨ س ١٣) وهو ابن البرص المشهور والبيت من قصيدة

له يهيف بها السحاب أولها (تَهَيَّتْ تلوم وليست ساعة اللّاحي) والصواب فيه عبيد بفتح فكسر كما نصّ عليه الامام ابن خلكان في آخر ترجمة ابن دريد والحافظ شمس الدين الذهبي في كتاب المشتبه في أسماء الرجال والبغدادى في خزائنه (ج ١ ص ٣٢٣) . (وفي مادة ج ر ض ج ٨ ص ٣٩٩ س ١٤) « أول من قاله عبيد ابن البرص » أى المثل المشهور (حال الجريض دون القريض) فضبط بضم فكسر وهو ضبط عبيد والصواب ما ذكرنا .

ومما يُستأنس به في ضبطه قول أبى تمام من قصيدة

لَمَّا أَظَلَّتْنِي غَمَامُكَ أَصْبَحْتَ * تِلْكَ الشُّهُودُ عَلَىَّ وَهِيَ شُهُودِي

من بعد أن ظنوا بان سيكون لى * يوم يبعثهم كيوم عبيد

قال الصولي في شرحه على الديوان يعنى عبيد بن البرص الأسديّ لقي النعمان في يوم يؤسه الذى كان لا يلقاه فيه أحد الا قتله فقتله وكان بلغه أنه هجاه .

وقال التبريزي في شرحه هو عبيد بن البرص الشاعر قتله عمرو بن هند .

وقول أبى الغلاء المَعْرَى في لزوم مالا يلزم

يَوَدُّ الْفَتَى أَنَّ الْحَيَاةَ بَسِيطَةٌ وَأَنَّ شِقَاءَ الْعَيْشِ لَيْسَ يَلِيدُ

كذلك ندام الفقر يخشى من الردى وقوتاه مَرَوْ بِالْقَلَا وَهَبِيدُ

وقد يُخْطئُ الرَّأْيَ أَمْرُوٌّ وَهُوَ حَازِمٌ كَمَا اخْتَلَّ فِي نَظْمِ الْقَرِيضِ عَبِيدُ

أراد عبيد بن البرص في قوله (أَقْفَرَ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبٌ) فإنه أدخل بوزن أبيات منها . فيعلم مما تقدم أن مراد الشاعر بن عبيد بن البرص وإذا تأملت قوافي القصيدتين وجدت حركة الحذف فيهما مجانسة للردف والميناد مما يتجسبه المولّدون ويستبعد من مثل أبى تمام فضلاً عن التزم في شعره مالا يلزم .

ومما يُستأنس به أيضاً قول أبى سعيد الرستميّ من قصيدة في وصف شعره

قَوَافٍ إِذَا مَارَاهَا الْمَشُوقُ هَزْزَنَ لَهَا الْغَانِيَاتُ الْقَدُودَا

كسَوْنِ عَبِيدٍ أَثَابَ الْعَبِيدِ وَأَضْحَى لَبِيدٌ لَدَيْهَا يَلِيدَا

(وفي مادة — أرخ — ج ٣ ص ٤٨٢ س ٤) في تفسير بيتين « قال الغفر

ولد الوعل والأزخ ولد البقرة ويخرّس أى بسكت اولاً طوم الضمّام بين

شفتيه » . والصواب (والأطوم) بتدريج واور التعطف على الالف وهو ظاهر .

(وفي مادة — زل خ — ج ٣ ص ٤٩٨ س ١٤) « وسئل أبو الدقيش

عن تفسير هذا البيت بعينه فقال الزلخ أقصى غاية المفا إلى لزلخ غلوة سمن »
والصواب (والزلخ) .

(وفي مادة — ج د د — ج ٤ آخر ص ٧٨) « وبه سميت المدينة التي

عند مكة جندة » والصواب (سمييت) وهو ظاهر . نعم يصح (سمت) إن
جعلناه من سمي مجهول سماءه يسموه بمعنى سماءه ثم أجريناه على لغة طييء بأن
نفتح عينه ليصير (سماء) لأنهم يكرهون محي اليا المتحركة بعد كسرة فيفتحون ما قبلها
لتنقلب ألفاً فيقولون في مثل رضى مبنياً للمعلوم رضا وفي رضى المجهول رضى قال
شاعر منهم

استوقد النبل بالخصيض ونصطاد نقوساً بُنت على الكرم

أراد بُنييت . إلا أن كل هذا تكلف ظاهر لا داعي له وما يجوز لطبيء أو لغيرهم
لا يجوز التعبير به في كتب اللغة ولكن يؤتى به ليبيانه وشرحه لأنها انما وضعت
لتوضيح المشكل وتفسير المستغلق لا للإغراب باللغات .

(وفي مادة — ج ع د — ج ٤ ص ٩٥) روى قول الراجز

« قد تيممتني طفلة أملود * بفاحم زينسه التجميد »

وضبط (طفلة) بكسر الطاء والصواب فتحها لأن المراد هنا المرأة الرخصة الناعمة
لا التي في سنن الطفولة . (١)

(وفي مادة — ج ود — ج ٤ ص ١١١) روى للفرزدق

« قوم أبوه أبو العاصي أجادهم * قرّم نجيب لجذات منا حبيب »

(١) أورد علينا بعض الأدباء أن « الطفلة بالكسر تطلق على التي إلى البلوغ كما في المصباح
ولا مانع من تشقيها قبيل البلوغ فلا وجه لعد الكسر خطأ » . وقول نعم لا مانع من ذلك ولكن
لا يخفى ما فيه من التسكف والبعد عن مراي الشعراء في التقليل اللهم إلا إذا كان هناك ما يدل على
أن القائل كان يتمشق طفلة صغيرة لهج بها في شعره . وبعد فلا نخال هذه الكسرة إلا خطأ من
الناسخ جرى فيه على ما جرى عليه في مادة (ع ط ر — ص ٢٥٩) في قول الشاعر

عاق خوداً طفلة معطاره إياك أعنى فاسمي بإجاره

فانه ضبطها أيضاً بكسر الطاء وهو ظاهر البطلان لأنهم فسروا الخود بالفتاة الشابة وقد جاء في المصباح
أن الشباب سن قبل الكهولة .

وضُبط (جَدَّات) بفتح التاء كأنهم توهّموه مُنوعاً من الصرف والصواب كسرها مع التنوين .

(وفي مادة — س أ د — ج ٤ ص ١٨٤) رُوى لبعضهم

« لَمْ تَلَقَ خَيْلٌ قَبْلَهَا مَالَقِيَّتٌ * مِنْ غِبِّ هَاجِرَةٍ وَسِيرِ مُسْنَدٍ »

وضُبط (لقيت) بثلاث فتحات ثم جاء بعده « أَرَادَ لَقِيَّتٌ وَهِيَ لَقَةٌ طَبِيَّةٌ » . قلنا المراد بلغة طَبِيَّةٍ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي مِثْلِ لَقِيَّةٍ يَلْقَاهُ لَقَاءٌ يَلْقَاهُ كَمَا تَقْدِّمُ السَّكَّامُ عَلَيْهَا قَبْلَ هَذَا لَا أَنَّهُمْ يَنْطِقُونَ بِالفعل عَلَى مَا رُسِمَ بِهِ فِي الْبَيْتِ . وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْفِعْلَ النَاقِصَ إِذَا كَانَ بِالْأَلِفِ وَاتَّصَلَتْ بِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ سَقَطَتْ أَلِفُهُ فَيَقَالُ فِي مِثْلِ رَمَى وَغَزَا رَمَتْ وَغَزَتْ فَالْبُصُوبُ فِي الْبَيْتِ (مَا قَدْ لَقِيتُ) كَمَا رُويَ فِي مَادَّةِ (ل ق ي — ج ٢٠ ص ١٢٠) وَبِهِ يَسْتَقِيمُ الْوِزْنُ .

(وفي مادة — س ن د — ج ٤ ص ٢٠٥ س ١٨) « وَالْمُسْنَدُ مُثَقَّلٌ »

سَنُودُ الْقَوْمِ فِي الْجَبَلِ وَفِي حَدِيثِ أَحَدٍ رَأَيْتُ النِّسَاءَ يُسْنِدْنَ فِي الْجَبَلِ أَيْ يُصْعِدْنَ وَيُرَوِّى بِالشِّينِ الْمَعْجَمَةِ وَسَنَدَكَرَهُ . وَالْمُرَادُ بِالْمُثَقَّلِ الْمَشْدَدُ كَمَا لَا يَخْفَى وَلَيْسَ فِي لَفْظِ (السَّنَدِ) حَرْفٌ مَشْدَدٌ إِلَّا السِّينُ وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا مُشَدَّدَةً مَتَى سَبَقَتْهَا أَدَاةُ التَّعْرِيفِ لَا أَنَّهُمَا مِنَ الْحُرُوفِ الشَّمْسِيَّةِ وَحُكْمُهَا مَعْلُومٌ وَلَا نَرَى أَحَدًا يُعْنِي بِالنَّصِّ عَلَى مِثْلِهَا بَلْ أُخْبِرُ أَنَّ يَكُونُ النَّصُّ هُنَا مَدْعَاةً لِاضْطِرَابِ فِي ضَبْطِ السَّكَمَةِ إِذْ قَدْ يَتَبَادَرُ أَنَّ التَّشْدِيدَ فِي غَيْرِ هَذَا الْحَرْفِ فَيَقَعُ الْأَشْكَالُ . وَمِثْلُ هَذَا وَإِنْ كَانَ خَارِجًا عَمَّا نَتَعَرَّضُ لَهُ وَلَيْسَ مَقْصُودًا بِالذَّاتِ مِنْ ذِكْرِهِ هُنَا إِلَّا أَنَّهُ شَيْءٌ غَرَضُ فَقُلْنَا فِيهِ بِمَا ظَهَرَ لَنَا . وَلَا نَدْرِي عَمَّنْ نَقَلَ الْمُؤَلَّفَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ أَمَّا الْحَدِيثُ وَمَا بَعْدَهُ فَمَقُولٌ مِنْ نِهَايَةِ ابْنِ الْأَثِيرِ وَالتَّبَادُرُ مِنْ قَوْلِهِ « وَيُرَوِّى بِالشِّينِ الْمَعْجَمَةِ وَسَنَدَكَرَهُ » أَنَّهُ مَذْكُورٌ فِي (ش ن د) مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْمَادَّةَ لَا وُجُودَ لَهَا فِي السِّكِّتَابَيْنِ وَلَا فِي كُتُبِ اللُّغَةِ الَّتِي بَأَيْدِنَا وَلَكِنْ الَّذِي ذَكَرَهُ الْأَمَامُ السِّيُوطِيُّ فِي مَخْتَصَرِ النِّهَايَةِ عِنْدَ السَّكَّامِ عَلَى (سَنَدِ) أَنَّ الرِّوَايَةَ الْآخَرَى فِي الْحَدِيثِ (يَشْتَدُّنَ) أَيْ مِنَ الشَّدِّ بِمَعْنَى الْإِسْرَاعِ فِي الْمَشْيِ . وَبِمَرَاةٍ بَابِ الشِّينِ مِنَ النِّهَايَةِ وَجَدْنَا فِيهِ مَا نَضَمَهُ .

« وَفِي حَدِيثِ أَحَدٍ حَتَّى رَأَيْتُ النِّسَاءَ يَشْتَدُّنَ فِي الْجَبَلِ أَيْ يَعْدُونَ هَكَذَا جَاءَتْ اللَّفْظَةُ فِي كِتَابِ الْحُمَيْدِيِّ . وَالَّذِي جَاءَ فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ يَشْتَدُّنَ هَكَذَا

جاء بدال واحدة والذي جاء في غيرهما يَشْتَدُّ بالسين المهملة والنون أى يُصْبِتُ يَشْتَدُّ فيسه
فان صَحَّت الكلمة على ما في البخاري وكثير ما يجهى أمثالها في كتب الحديث وهو
قبيح في العربية لأنّ الادغام إنما جاز في الحرف المضعف لما سكتن الأول وتحرك
الثاني فاما مع جماعة النساء فانّ التضعيف يظهر لأنّ ما قبل نون النساء لا يكون الا
ساكنا فيلتقي ساكنان فيحرك الأول وينفك الادغام فتقول يَشْتَدُّ فيمكن
تخريجها على لغة بعض العرب من بكر بن وائل يقولون رَدَّتْ وَرَدَّتْ وَرَدَّتْ (١)
يريدون رَدَّتْ وَرَدَّتْ وَرَدَّتْ قال الخليل كانهم قد روا الادغام قبل دخول
النون والنون فيكون لفظ الحديث يَشْتَدُّ انتهى .

وقد نقل صاحب اللسان هذه العبارة بنصها في مادة (ش دد — ج ٤ ص ٢٢٠)
إلا أنّ ضبط بعض الكلمات وقع مخالفا لما فيها فضبطوا (يَشْتَدُّ) في الموضعين
هكذا باسكان الدال المحققة كما ضبطوا (رَدَّتْ) وما بعده بالاسكان والتضعيف أيضاً
والكلام في ذلك هو المقصود من كلّ ما تقدم فنقول .

المفهوم من عبارة ابن الاثير أنّ الدال في كلّ ذلك مشدّدة مفتوحة بدليل تصرّحه
بقبحه في العربية لا اجتماع الادغام مع ضمير الرفع المتحرك الى آخر ما ذكره ولو كانت الدال
ساكنة مخففة كما ضبطت في اللسان لسكان الفعل على بابه مع الضمير ولم يكن هناك وجه
للاستعجاب . وكانّ المصحح اغترّ بقوله « يَشْتَدُّ هكذا جاء بدال واحدة » فظنّه نصّاً
على حذف إحدى الدالين ولم يفتن لما جاء بعده في العبارة فوقع في هذا الضبط . وبعضه
ما ذكرنا قول الامام ابن مالك في التسهيل « والادغام قبل الضمير لغة (٢) » وقول أبي
حيّان في شرحه « قوله لغة هي لغة ناس من بكر بن وائل يقولون رَدَّنْ وَمَرَّنْ وَرَدَّتْ
وهذه لغة ضعيفة كانهم قد روا الادغام قبل دخول النون والتاء فابقوا اللفظ على حاله عند
مادخلنا . وحكى بعض الكوفيين في هذا رَدَّنْ يزيد نونا ساكنة قبل نون الاناث
ويدغم فيها لأنّ نون الاناث لا يكون ما قبلها الا ساكنا وكانّه حافظ على بقاء الادغام
فزاد هذه النون » انتهى . وقال الدماميني « وبعضهم يزيد ألفاً فيقول رَدَّاتْ وهو
في غاية الشذوذ » انتهى أى بزائدة الالف قبل تاء الضمير كما في شرح التسهيل لعلّ باشا .
وقد تكلم سيبويه على هذه اللغة في باب اختلاف العرب في تحريك الآخر الخ من
الكتاب (ج ٢ ص ١٦٠ من النسخة المطبوعة ببولاق) .

(١) ضبطت هذه الكلمة في كتاب النهاية المطبوع بمصر بضم أولها وهو تحريف ظاهر .

(٢) في بعض نسخ التسهيل لنية .

(وفي مادة — ص ي د — ج ٤ ص ٢٤٩ س ٨) « وقد يقع الصَّيْدُ

على الصَّيْدِ نفسه تسميةً بالمصدر كقوله تعالى لا تقتلوا الصَّيْدَ وأنتم حرَّم » . وضبط
(الصَّيْد) بكسر أوّله والصواب فتحه لأنَّ مصدر صاد مفتوح الأوّل قياساً وحسب
استشهاده بالأية السكريّة وهو فيها مفتوح .

(وفي مادة — ط ر د — ج ٤ ص ٢٥٨) « والطَّيْرُ يَدُةٌ لُحْمِيَّةٌ

الصَّيْبِيَانِ صَيْبَانِ الْأَعْرَابِ يُقَالُ لَهَا الْمَأْمُةُ وَالْمَسَّةُ وَلَيْسَتْ يَنْبَغُ وَقَالَ الطَّرْمَاحُ
يَصْنَفُ جَوَارِيَّ أَدْرَكَنَ لُتْرَقْنَ عَنْ لَيْبِ الصَّيْفَارِ وَالْأَحْدَاثِ

قَضَتْ مِنْ عِنَاقٍ وَالطَّيْرُ يَدُةٌ حَاجَةٌ فَهِنَّ إِلَى لَهْوِ الْحَدِيثِ خُضُوعٌ »
وروى (عِنَاق) بالنون والقاف والصواب (عَيَاف) بفتح أوّله وبالمثناة التحتيّة
والفاء وهي لُحْمِيَّةٌ أُخْرَى لِلصَّيْبِيَانِ قَالَ عَنْهَا صَاحِبُ الْقَامُوسِ « وَالْعَيَافُ كَسَحَابِ
وَالطَّرِيدَةِ لُحْمَتَانِ لَهُمُ أَوْ الْعَيَافُ لُحْمَةُ الْفُحْمِيَّاتِ » . وقال المصنف في (ع ي ف —
ج ١١ ص ١٦٨) « عَيَافٌ وَالطَّرِيدَةُ لُحْمَتَانِ لَصَيْبِيَانِ الْأَعْرَابِ وَقَدْ ذَكَرَ الطَّرْمَاحُ
جَوَارِيَّ تَشَبَّهْنَ عَنْ هَذِهِ الْأَعْبَابِ فَقَالَ قَضَتْ مِنْ عَيَافٍ وَالطَّرِيدَةُ » الخ وحسبنا به
دليلاً على ما ذكرناه . والذي في مادة (ط ر د) من شرح القاموس (عِيَان) بالمثناة
التحتيّة والنون ولم يجر مصحّحه هنا على عادته في متابعة ما في اللسان بل تنبّه للخطأ
في كليهما فكتب على الحاشية ما نصّه « قوله عِيَان كَذَا بالنسخ وفي اللسان عِنَاقُ وَهُمَا
تصحيف والصواب عَيَافُ كَمَا فِي التَّكْمِلَةِ » ثمّ نقل عبارة القاموس .

(وفي مادة — ع ب د — ج ٤ ص ٢٦٦ س ١٧) ضبط (عَدِيَّ بْنَ

زَيْدِ الْعَبَّادِيِّ) بفتح العين وتشديد الباء والصواب (الْعِيَادِيَّ) بكسر أوّله وتخفيف
الباء . والمعجب من الوقوع في هذا الخطأ بعد أن مرّ على المصحّح في (ص ٢٦٢)
من هذه المادّة « وَالْعِيَادُ قَوْمٌ مِنْ قِبَائِلِ شَتَّى مِنْ بَطُونِ الْعَرَبِ اجْتَمَعُوا عَلَى النَّصْرَانِيَّةِ
فَأَنفَقُوا أَنْ يَتَسَمَّوْا بِالْعَبِيدِ وَقَالُوا نَحْنُ الْعَبَادُ وَالنَّسَبُ إِلَيْهِ عِيَادِيٌّ كَأَنَّهُمْ قَالُوا » إلى أن
قال « وَمِنْهُ عَدِيٌّ بْنُ زَيْدِ الْعَبَّادِيِّ » بكسر العين . قلنا ويؤيّد ما ذكره المصنّف ما جاء
في كتاب الاشتقاق لابن دُرَيْدٍ . وقد ضبطوه في مادة (ح ج ل — ج ١٣ ص
١٥٣) كما ذكرنا بالكسر والتخفيف ولكنّه جاء في مادّة (خ ن ق) من القاموس
مضبوطاً بالقلم بالضبط الأوّل وكأنّهم اعتمدوا في فتح العين على نصّ الجوهرى في

الصحيح وهو شيء خُطأ فيه الصاغاني وابن خلكان والمصنف نقلوا عن ابن برّيّ وصاحب القاموس وشارحه والبغدادي في خزانته (ج ٢ ص ٣٧٠) ولم يستطع صاحب الوشاح الانتصار له إلا بقوله «أما العباد بمعنى القبائل فذكره صاحب الضميمة بالكسر وذكره الجوهري بالفتح نصّاً وعند ابن فارس بالفتح شكلاً» ورأيت على هذه المادة من الصحيح في نسخة عندي عتيقة مقروءة كان معتمداً شارح القاموس عليها في شرحه كما أثبتته في آخرها بخطه مانصه «حاشية بخط أبي زكرياء المعروف بالحفوظ عباد بكسر العين والنسبة عبادي» انتهى . أما تشديد الباء فلا معتمد لهم فيه فيما رأينا .

(وفي مادة — ع ق د — ج ٤ أول ص ٢٩٠) روى الجري

«تبوّل على القتاد بنات تيم مع العنق النواج في الديار» وضبط (تيم) بكسر أوله والصواب فتحه لأنه إما أن يكون مسمّى بالصيغة المشبهة أي بالتيم بمعنى العبد أو بمصدر تامة الحبّ تيماً وكلاهما مفتوح الأول (١)

(وفي مادة — ع ن ج د — ج ٤ ص ٣٠٤) روى قول الشاعر

«غداً كالعنّس في خذلة رؤوس العظاري كالعنجد» وروى (خذلة) بالخاء المعجمة والدال المهملة وتاء التانيث آخره وهو خطأ منفسد لمعنى البيت والصواب (خذلة) بمهملة فمعجمة مضافاً إلى ضمير الغائب كما روى في مادة (ع ظ ر — ج ٦ أول ص ٢٦٠) . ومعنى الخذلة بضمّ أوله وفتح حاءه خيضة الأزار والقميص والعنّس الذئب والعظاري ذكور الجراد والعنجد بضمّ العين والجيم الزبيب .

(وفي مادة — ف س د — ج ٤ أول ص ٣٣٣) «وقسّد الشيء إذا

أبّاره وقال ابن جندب

(١) أورد علينا بعض الأدباء أن الفتح لا يتعين وإن كان تمليله ظاهراً لما تقرر من أن الأعلام لا تمل . ونقول نعم لا تمل أن كان الضبط عن نص لا عن قلم الناسخ كما هنا . وما ورد من التيم في العرب مروي بفتح أوله وممل بما علناه به وقد راجعنا ما بأيدينا من كتب اللغة ومشبه الأسماء فلم نجد فيها أنرا للمكسور الأول ولم نرهم خالفوا إلا في التيم وهم بطن من غافق فنصوا على ضبطه بالتحريك ولا كلام فيه هنا .

وقالت لهم قد أدركتكم كسبيته * «ففسدة الأدبار ما لم تخفّر»
ثم قال المصنف في تفسيره «أى إذا تشدّت على قوم فطأنت أدبارهم ما لم تخفّر
الأدبار أى لم تمنع» • وضبط (ففسدة) بفتح الميم والسين وهو ضبط عيب والذي
يقضيه ما قبل البيت وما بعده أن يكون يضمّ الأول ركس السين لأنه اسم فاعل من
فسد كما لا يخفى •

(وفي مادة — ق د د — ج ٤ ص ٣٤٣) روى قول الشاعر

«كسبت المياني قد لم يجترّد»

وروى (كسبت) هكذا على أنه فعل ماضٍ مسند لضمير المتكلم والصواب
(كسبت) على أن الكاف للتشبيه والسبت بالكسر الجلد المدهون وهو مضاف للمياني
وضبط (قد) بالضم والصواب رفعه على أنه مبتدأ خبره لم يجترّد • وصدر هذا المعجز
وشدّ كثير طاس الشاعري ومشتق

والبيت لطرفة بن العبد يصف به ناقته فيقول ولها خسد كالقرطاس في قناته ولها
مشفر طويل كأنه من نعال السبب وذلك مما تُمدح به الأبل •

(وفي مادة — ق ص د — ج ٤ ص ٣٥٥) روى لبعضهم

«إذا بركت خوت على ففئتها * على قصب مثل اليراع المقصّد»

وضبط (فئتها) بفتح الفاء والصواب كسرهما جمع قينة بكسر الفاء بقص القاموس
وهي من البعير الركبة وما من الأرض من كركرتة وسعدانها وأصول أخاذه • وقد
تكرر ضبط هذه اللفظة بالكسر كما ذكرنا في مادة (ث ف ن — ج ١٦) وبادة
(خ و ي — ج ١٨) •

(وفي مادة — ق ي د — ج ٤ ص ٣٧٤) روى لأجرى القيس

«وقد أغتدى والطير في وكئنها * بمُنَجَرٍ قِيدٍ الأوبد هيكَل»

وضبط (قيد) بالتنوين والصواب حذفه الإضافة وإقامة الوزن •

(وفي هذه المادة ص ٣٧٥ س ٢٠) ضبط (الآيات) بفتح أوله

والصواب كسره وهو جمع آية بالكسر لفرز الأسنان وقد اشتهر على الألسنة فتح
أولها وهو خطأ ينبغي التنبيه له • وفي أمم جميع التصحيح وتحري السجريف للصندي

ما يدل على أن هذا الخطأ كان شائعا قبل الآن ومقرونا به خطأ آخر وهو تشديد الشاء
فقد نقل عن تقوم اللسان لابن الجوزي وتفتيف اللسان للصفتي ما نصه واللفظ
الأخير « ويقولون للحم اللسان لسة والصواب لشة بتفتيف الشاء وكسر اللام » .

(وفي مادة — ل ه د — ج ٤ ص ٣٩٩) روى لطرفة

« بطلبي عن الجلي سريعي إلى التلبي * ذليل بأجماع الرجال مهتدي »
رفع هذه الصفات كلها والصواب جرتها لأنها مسنات لجرور ذكري بيت قبله
وهو قوله :

ولا تحملي كاسرى ليس تهمة * كهمي ولا يغني عنائي وشهدى
ولا معنى للرفع على القطع لأنه يؤدي إلى رفع القافية وقوافي القصيدة مجرورة إلا إذا
أثبتنا النعت الأخير بعد قطع ما تقدمه ولا يخفى عدم جوازه على الصحيح . على أن
مثل هذا الاختلاف لو كان مرويا في البيت ما سكنت عنه رواية المملكات وشراحها وهم
يؤمنون بالنص على ما هو أقرب منه وأوضح .

فإن قيل لو جربنا على ما ذكرتم في كل بيت يروى قد لا احتجنا فيه إلى معرفة
الرواية أو الوقوف على ما قبله أو بعده وهو ما يكاد يكون مستحيلا علينا في أغلب شواهد
اللسان وغيرها . قلنا إنما نقول بذلك فيما عرفت وجهه أماما لم يعرف فلا حرج فيه متى
احتملته قواعد المراجعة . وانك لو تتبععت مواد اللسان لرأيت من تدقيقهم في مثله
ما يقضي بالعجب وبحكم لك بما ذهبنا إليه فنه ما روى لابي ذؤيب في مادة (ك و ر —
ج ٦ ص ٤٧١)

ولا مشب من الشيران أفرده عن كوره كثرة الإغراء والطرد
قائه يصح فيه جرت الطرد عطفاً على الإغراء ورفعاً عطفاً على كثرة ولكن المصنف
نقل عن ابن بري^(١) أنه خطأ من رواه بالجر لأن أول القصيدة

تالله يبتقى على الأيام مبتلي^١ جئون السراة رابع سنه غرد

وهو عين ما فعلناه في بيت طرفة . ومنه ما روى في مادة (ش خ م — ج ١٥ ص ٢١٢)

(١) ما ينقله المصنف عن ابن بري ردا على الصحاح للجوهري فن حاشيته السماء التنبيه
والافصح عما وقع في كتاب الصحاح وصل إليها مادة (و ق ش) فقط ومات قبل انماها
فأتمها الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الانصاري البسطي ولكن المصنف بسند لابن بري
كل ما ينقله عن هذا الحاشية سواء كان من الاصل أو من التتمة كما سيمر بك فاعرفه فاني لم أجد
أحدا تنبه له . وفي نسخ كشف الظنون ان اسم الحاشية التنبيه والابضاح .

وَلَيْتَ قَدْ تَبَيَّنَتْ مُسَخَّمَةٌ

برفع لثة وقول المصنف نقلاً عن ابن برّيّ إنّ الصواب إنشاده ولثة بالنصب لأن
قبله (لما رأيت أُنْيَابَهُ مُسَلِّمَةً) ومثله ما روى في مادة (غ و ق) — ج ١٢ ص ١٦٩
للأفلاخ بن حزن

مُعَاوِدٌ لِلْجُوعِ وَالْإِمْلَاقِ يَفْضُبُ إِنْ قَالَ الْفَرَابِ خَاقِ
أَبْعَدَ كُنَّ اللَّهُ مِنْ يَبَاقِ

برفع (معاود) وقول المصنف نقلاً عن ابن برّيّ إنّ صواب إنشاده معاوداً للجوع
لأن قبله

أَنْقَذَ هَذَاكَ اللَّهُ مِنْ خَنَاقِ وَصَهْرَةٌ الْعَامِلُ لِلرُّسْتَاقِ

أَقْبَلَ مَنْ يَتَرَبَّ فِي الرِّفَاقِ مُعَاوِدٌ لِلْجُوعِ وَالْإِمْلَاقِ

ويشبهه في تدقيقهم ما روى للفرزدق في مادة (م ض ح) — ج ٣ ص ٤٣٦
وأوضحت عرضي في الفلاة وشنتني وأوقدت لي ناراً بكل مكان
وقول المصنف نقلاً عن ابن برّيّ أيضاً إنّ صواب إنشاده وأوضحت بكسر التاء لأنه
يخاطب النّوّار امرأته وقبله

وَلَوْ سُئِلْتُ عَنِّي النُّوَارُ وَرَهْطُهَا إِذَا لَمْ تُؤَارِ النَّاجِدَ الشَّعْتَانِ

لَعَمْرِي لَقَدْ رَقَّقْتَنِي قَبْلَ رِقَّتِي وَأَشْعَلْتَ فِي الشَّيْبِ قَبْلَ أَوَانِ

ومثله ما روى للنيلي الأَخْيَلِيَّةُ في مادة (ق ب ل) — ج ١٤ ص ٥٨

وَلَمَّا أَنْ رَأَيْتُ الْخَلِيلَ قَسْبَلًا تُبَارِي بِالْحُدُودِ شَبَا الْعَوَالِي

بضم التاء من رأيت وقول ابن برّيّ إنّ الصواب فتحها لأنها قالت له في فأض بن أبي
عقيل وكان قد فرّ عن توبة يوم قتل وبعده

تَسَيْتَ وَصَالَهُ وَصَدَدْتَ عَنْهُ كَمَا صَدَّ الْأَزْبُ عَنْ الظَّلَالِ

بل قد رأيناهم لا يسكتون عمّا في أوله الفاء أو الواو وإن وقعت إحداهما موضع الأخرى

كما فعلوا في مادة (ض ل ل ج ١٣ ص ٤٢٠) بقول الأسود بن يعفر

وَقَبْلِي مَاتَ الْخَالِدَانِ كِلَاهُمَا عَمِيدُ بَنِي جَعْفَرٍ وَابْنُ الْمُضَلَّلِ

فقد قل المصنف عن ابن برّيّ أنّ صواب إنشاده بالفاء لأن قبله

فَإِنْ يَكُ يَوْمِي قَدْ دَنَا وَإِخَالَهُ كَوَارِدَةٌ يَوْمَ أَلَى ظِمٍّ مَنَهَلِ

ومثله في وقوع الواو مكان أو ما روى في مادة (ح ز ب) — ج ١ ص ٣٠٠) لامية

ابن أبي حاتم الهذلي

أَوْ أَصْحَمَ حَامٍ جَرَامِزِهِ حَزَائِيَّةٌ حَيْدَى بِالْإِجَالِ
فَقَدْ رَوَاهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي صِحَاحِهِ (وَأَصْحَمَ حَامٍ جَرَامِزِهِ) وَنَقَلَ الْمُؤَلِّفُ عَنْ ابْنِ بَرِي
أَنْ صَوَابَهُ (أَوْ أَصْحَمَ) لِأَنَّهُ مَمْطُوفٌ عَلَى جَمَزَى فِي بَيْتٍ قَبْلَهُ وَهُوَ
كَأَنِّي وَرَحَلِي إِذَا زُعْتُهَا عَلَى جَمَزَى جَزَى بِالرَّيِّ مَالٍ
وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْكِتَابِ نَجَزَى عَنْهُ بِمَا ذَكَرْنَا .

(تَمَّة) وَقَفْتُ فِي مَسَائِلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْدَلُسِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالرَّاعِي
الْمُسَمَّاةِ بِالْأَجْوِبَةِ الْمَرْضِيَّةِ عَنِ الاسْئَلَةِ النُّحْوِيَّةِ عَلَى فَائِدَةٍ مُسْتَطَرَفَةٍ فِي قِطْعِ النِّعْتِ تَهْتَدُ
بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ امْتِنَاعِ الْإِتْبَاعِ بَعْدَ الْقِطْعِ فَاحْبَبْتُ إِبْرَادَهَا بِرُمَّتِهَا اسْتِجْمَامًا لِنَفْسِ الْمَطَاعِ بِمَا
فِيهَا مِنْ مُسْتَمْلِحِ النُّقُولِ قَالَ

« الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ وَالْمَشْرُونُ سَأَلَ بَعْضَ الْفَضَلَاءِ لِمَ جَازَ فِي بَابِ النِّعْتِ الْقِطْعُ
بَعْدَ الْإِتْبَاعِ وَلَمْ يَجْزِ الْإِتْبَاعُ بَعْدَ الْقِطْعِ . وَالْجَوَابُ أَنَّ قِطْعَ النِّعْمَتِ أُبْلَغَ فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ
أَوْ الْبَيَانِ أَوْ نَحْوِهَا مِنْ الْإِتْبَاعِ اعْتِبَارًا بِتَكْثِيرِ الْجَمَلِ وَلَا سِيَّامَا الْقِطْعُ إِلَى الرَّفْعِ فَإِنَّ الْجَمْلَ
الْأَسْمِيَّةَ لَهَا شَرْفٌ عَلَى غَيْرِهَا وَلَوْلَا ذَلِكَ مَا ارْتَكَبُوا فِيهِ الْخُرُوجَ مِنْ خَفَضٍ إِلَى رَفْعٍ
وَنَحْوِهِ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْفَاضِلِ الْكَرِيمِ بِخَفَضِ الْفَاضِلِ وَرَفْعِ الْكَرِيمِ
وَهَذَا غَايَةٌ فِي بُعْدِ الْحُرُكَتَيْنِ . وَالْإِتْبَاعُ بَعْدَ الْقِطْعِ يُلْزَمُ مِنْهُ الرَّجُوعُ عَنْ قَصْدِ السَّكَالِ إِلَى
النَّقْصِ وَأَبْضًا فَإِنَّ الْعَرَبَ إِذَا انْصَرَفَتْ عَنِ الشَّيْءِ لَا تُحِبُّ الْعُودَةَ إِلَيْهِ .

قَالَ شَيْخُ شَيْوَخِنَا الْأَسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَخَّارِ الشَّهِيرُ بِالْبِيرِيِّ ^(١) الْغَرْنَاطِيُّ
فِي شَرْحِهِ عَلَى الْجَمَلِ الْمَنَاعِ مِنَ الْإِتْبَاعِ بَعْدَ الْقِطْعِ مَا صَرَّحَ بِهِ الشَّاعِرُ فِي قَوْلِهِ
إِذَا انْصَرَفْتُ نَفْسِي عَنِ الشَّيْءِ لَمْ تَكُنْ إِلَيْهِ بَوَاجِهُ آخِرِ الْأَدْرِ تَرْجِعُ
فَسَكَانَ مِنْ طِبَاعِ الْعَرَبِ وَعَلَوْ هَمَّتْهَا إِذَا انْصَرَفْتُ عَنِ الشَّيْءِ لَمْ تَعُدْ إِلَيْهِ فَجَعَلُوا لِذَلِكَ
الْفَاضِلَ جَارِيَةً عَلَى حَدِّ مَا نَبِيهِمْ .

وَقَالَ أَحَدُ نَحَاةِ قُرْطُبَةِ وَأَدْبَانِهَا الْمَنَاعِ مِنْ ذَلِكَ مَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ تَسْقُلٍ بَعْدَ تَصَعُّدٍ
وَقَصُورٍ بَعْدَ كَيْالٍ . بَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ الْقِطْعَ أُبْلَغَ فِي الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنَ الْإِتْبَاعِ وَلَوْلَا ذَلِكَ الْمَعْنَى

^(١) الْبِيرِيُّ هَكَذَا فِي عِدَّةِ نَسَخٍ مِنْ مَسَائِلِ الرَّاعِي وَهُوَ كَذَلِكَ فِي نَسَخَةِ الْإِحَاطَةِ الْمَطْبُوعَةِ عَمْرٍ
(ج ١ ص ٣١٣) فِي تَرْجُمَةِ حَبِيبِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَالَّذِي بِهَا « الْأَسْتَاذُ إِمَامُ الْجَمَاعَةِ وَسَيِّدُوِيهِ الصَّنَاعَةِ أَبُو عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ الْفَخَّارِ الْمَعْرُوفُ بِالْبِيرِيِّ » وَنَعْتُ فِي تَرْجُمَةِ الشَّاطِبِيِّ الْمَلْعُقَةِ بِكِتَابِ الْمَوَاقِفَاتِ طَبِيعُ تُونِسَ
بِالْبِيرِيِّ وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ عَلَى مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْقَامُوسِ وَشَرْحِهِ فِي الْكَلَامِ عَلَى (الْبِيرَةِ) أَيْ فِي فُصُولِ
الْلَامِ مِنْ بَابِ الرَّاءِ .

ماذهب به ذلك المذهب البعيد وهذا بين إن شاء الله تعالى .

(حكاية لطيفة) تتعلق بما نحن فيه كنت قاعدا بمسجد قيسارية غرناطة أدامها الله الاسلام وعمرة بذكره انتظر شيخنا أبا الحسن علي بن محمد بن سمعت (١) الأندلسي الغرناطي رحمه الله تعالى مع جماعة من فضلاء طلبته وصادورهم وكنت على ما أنا عليه الآن أصغرهم سنا وأقلهم علما وإذا برجل قد دخل علينا فيه فسأل عن مسألة فقمي نصحها إن أمما صلى بجماعة جزءا من الصلاة فغلب عليه الحديث فخرج ولم يستخاف لهم من يتم بهم الصلاة فصلى كل منهم جزءا منفردا ثم إنهم بعد ذلك استخلفوا من أتم بهم باقي تلك الصلاة فهل تكون صلاة هؤلاء صحيحة أم باطلة ولزمهم الاعداء . فلم يكن عند أحد من الحاضرين في المسألة ثقل فمكتوا عن جوابه فقلت لهم أنا أجابه فيها بمسألة نحويّة فلما سمعوا كلامي فحكوا وظنّوه مزحا مني وقالوا هات الجواب النحوي في المسألة الفقهية فتلت لهم الذي يظهر لي أن صلاة هؤلاء باطلة لانهم أتبعوا بعد أن قطعوا والإتباع بعد القطع ممتنع عند النجاة فصلاة هؤلاء فاسدة يجب إعادتها . فاستظرفنا من جميع من حضر لصبر سني وأخبروا شيخنا المذكور فأعجب بها غاية وكان رحمه الله تعالى يفرح لطلبته إذا صدر منهم ما يوجب تعظيمهم ولم يرددها . ثم طلبنا نصّا فيها على مذهب مالك رحمه الله تعالى فلم نقف عليه ولو ألقيناه كان أتم في الحسن . وقد يقال بفسادها من قول الشاعر المتقدم فيكون الجواب عنها نحويّا وشعريّا . والبيت المذكور من قصيدة تروى عينية وتروى لامية ومما أحفظه منها

وكنْتُ إذا ما صاحب رام خلّتي و بدّل سوءا بالذي كنت أفعل
قلبت له ظهر الميخنة ولم أدم على ذلك إلا ربنا أنحوّل
إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد عليه بوجه آخر الدهر تُقبل

انتهى كلامه بنصّه .

(١) ترجمه الشيخ احمد بابا في نيل الابتهاج ولم يذكر وفاته ورسم (سمعت) بالتاء المبسوطة كما هنا في النسخة المطبوعة بفاس وضبط فيها بالقلم بفتح السين وسكون العين ورسم بعقد التاء في نسخة هذا الكتاب المطبوعة بمصر بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٩ - ١٣٣٠ حتى في ترجمته الا في موضع واحد (ص ٢١٣) فانه رسم فيه بالتاء المبسوطة . وقد نقل هذه الحكاية الشيخ احمد بن محمد المدني في رسالة له اسمها صلة السكلمة بأعريب البسملة وهي عندنا مخطوطة ورسم فيها (ابن سمعت) بالمبسوطة ولم أقف فيه على نص .

واللهجة طرائف في أمثال هذه الفتوى أذكر منها ما رواه أبو مسلم في مجالسه عن أبي عمر النجاشي أنه كان يقول أنا منذ ثلاثون سنة أفنى الناس في الفقه من كتاب سيديويه فسئل مرة وفي مجلسه جماعة من الفقهاء عن رجل سها في الصلاة فمسجد سجدة في السهو فسها فقال لا شيء عليه فقيل له من أين أخذت ذلك قال من باب الترخيم لأن المرخم لا يرخم . وفيها أيضا أن القرآن سئل هذه المسألة فقال لا شيء عليه لأن الاسم إذا صغر لا يصغر مرة أخرى .

(وفي مادة — هـ د د — ج ٤ ص ٤٤٣) روى لابي ذؤيب

« يقولوا قد رأينا خير طرف بزقيه لا يهد ولا يخيب »

وروى (بزقيه) هكذا بالهاء وبغير ضبط وكتب المصحح بالحاشية « قوله بزقيه كذا بالأصل وهو غير مستقيم فحرر » . قلت أعاد المصنف هذا البيت في مادة (زق و ج ١٩) شاهدا على أن (زقية) اسم موضع ولم ينص على ضبط فيها بل ضبطت بالقلم فقط بفتح فسكون وهو موافق لما نص عليه البكري في معجم الاستعجم إلا أنه حكى اختلافا بين الرواة في هذه اللفظة فقال في الكلام على (زنية) اختلاف الرواة في بيت أبي ذؤيب

إذا نزلت سرة بني عدي فسألهم كيف مامهم حبيب

يقولوا قد وجدنا خير طرف بزقية لا يهد ولا يخيب

فرواه أبو علي بزقية بالقاف ورواه السكوني بزنية بالنون ورواه النجاشي بزقية بالزاي والقاف ورواد أغلب بزقية بالراء المهملة والقاف والباء المعجمة بواحدة انتهى كلامه وذكره لا يخلو من فائدة .

(وفي مادة — ب ص ر — ج ٥ ص ١٣٢) روى لتوبة

« وأشرف بالغور اليفاع لسنى أرى نار كيلي أو يراني بصيرها »

وروى (بالغور) بفتح الغين المعجمة وهو خطأ لأن معناه المنخفض من الأرض ومعنى اليفاع المرتفع منها والشيء لا يكون منخفضا مرتفعا في آن كما أن الإشراف لا يكون إلا من المكان المرتفع فالصواب (بالغور) بضم القاف جمع قارة للجبال الصغرى وبه روى البيت في موضعين من أمالي القالي (ج ١ ص ٨٨ و ص ١٣١) من النسخة المطبوعة ببولاق .

(وفي مادة — ب ل ر — ج ٥ ص ١٤٥) رُوي لابي ذؤيب الهذلي

« وإن حديثاً منك لو تَبَدُّلَ لَبْنُهُ جَنَى النَّحْلِ فِي أَلْبَانِ عُودٍ مَطَافِلِ

مطافيل أبكار حديث يتاجها تُشَابُ بِمَا آمِثِل مَاءِ الْفَاصِلِ »

ورُوي (عود) بالذال المهملة والصواب بالذال المعجمة جمع عائد للناقة الحديثة التناج وهو فاعل بمعنى مفعول لأنَّ ولدها يعود بها . وضُبط (مطافيل) مجروراً بالسكسة والصواب جرّه بالفتحة لانه غير مصروف لصيغة منتهى الجموع وانما كسر (مطافيل) في البيت الاول للضرورة وليس (مطافيل) مضاعفاً لأكار فيصرف للاضافة بل هو بدل من (عود) وما بعده صفتان له . وضُبط (بماء) غير ممنون والصواب تنوينه وهو ظاهر .

ومعنى البيتين إن حديثك كأنه العسل ممزوجاً بألبان الأبرار الحديثة التناج وهذه الألبان مشوبة بماء في غاية الصفاء وإما اختار ألبان العود لأنها أطيب وكسما عتق لبنا تغيّر . وفي تفسير ماء الفواصل قولان أحدهما أنه أراد بالفواصل ما بين الجبلين وما آتوها ينحدر عن الجبال فلا يمر بطين ولا تراب فيكون صافياً والثاني أن ماء الفاصل هنا شيء يسيل من الفاصلين اذا قطع أحدهما من الآخر شبيه بالماء الصافي .

(وفي مادة — ث و ر — ج ٥ ص ١٧٩ س ٢٠) « وقالوا ثورة رجال

كثيرة رجال قال ابن مقبل

وثورة من رجال لو رأيتهم لقلت لأخذني حراج الجر من أقر

ويروي وثروة . وضُبط (ثروة) بفتح آخره والصواب ضبطه بتنوين الجر لأنه اذا وقع في البيت مكان (ثورة) كان مجروراً بواو ربّ ولبس هو ممنوعاً من الصرف فيجر بالفتحة .

(وفي مادة — ج ر ر — ج ٥ ص ١٩٨) رُوي لعنترة

« وآخر منهم أجرت رحي وفي البجلى مَعْبَلُهُ وَقِيعُ »

بفتح أول (معبل) و اضافته الى ضمير الغائب ولا معنى له هنا وإنما هو (مَعْبَلَةٌ) بكسر الاول وبتاء التانيث وزان مكسنة بنص القاموس وهو فصل طويل عريض ذكره المؤلف في (ع ب ل — ج ١٣ ص ٤٤٨) واستشهد عليه هناك بجزء هذا البيت .

وبه فسرهُ أيضاً الا علم الشنتمرى في شرحه ليدوان عنتره وقال رقيع قجیل بمعنى مفعول
فلذلك حذف الهاء انتهى .

وضبط (البجلی) بفتح الجیم علی توهم نسبته لبجيلة بفتح فكسر والصواب إسكان
جيمه لأن المراد رجل من بجيلة بفتح فسكون حتى من بنی ساسین كما فی شرح العلم
وحسبك قول المصنف فی (ب ج ل — ج ١٣ ص ٤٩) « وبجيلة بطن من بنی ساسین
والنسبة اليهم بجلی بالتسكين » ثم استشهاده عليه بالبيت . بل حسبك ما ذكره أبو القاسم
على بن حمزة البصري في التنبيهات على أغاليط الرواة فقد نقل عن أبي حاتم السجستاني
ما نصه « قال سأل سائل الا صمعي يوما ونحن عنده بفناء دار محمد بن سليمان بالمرتب
عن قول القائل

أجره الرمح ولا تهاله (١)

مامناه فقال يقال أجره الرمح اذا طعنه وترك الرمح فيه ألم تسمع قول عنتره
وأخر منهم أجرت رحي وفي البجلی مبعلة وقيع
فناداه أعرابي كان في جانب الخلقة أخطأت يا شيخ إنما هو البجلی وما لعنيس
وبجيلة قال أبو حاتم فسالت الأعرابي عن أمره فقال أراد بجيلة سليم ثم كان
الاصمعي لا ينشده بعد إلا كما قال الأعرابي » انتهى .

قلنا هذه عبارة التنبيهات وفي تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفي نقلا
عن التصحيف للمسكري وكتاب حدوث التصحيف مانصه والعبارة من الأخير
« قال أبو عثمان أنشد الأصمعي قول عنتره

وأخر منهم أجرت رحي وفي البجلی مبعلة وقيع
فقال له كيسان ثبت في روايتك يا أباسعيد فقال كيف هو عندك يا أبا سليمان فقال
وفي البجلی باسكان الجيم فقال الاصمعي النسبة الى بجيلة بجلی فقال من ههنا جاء
الغلط لأن هذا منسوب الى بطن من ساسين يقال لهم بنو بجيلة فقبله منه » .

(وفي مادة — ج م ر — ج ٥ ص ٢١٩ س ١٥) عند الكلام على

جمرات العرب « طفتت ضبة لانها حالفت الرباب » . وضبط (الرباب) بفتح أوله
والمراد به هنا خمس قبائل تجتمعوا فصاروا يداً واحدة ضبة وثور وعسكل وتيم وعدى
فالصواب كسر أوله بنص صاحب القاموس والبغدادى في الخزانة (ج ١ ص ٤٤٨)

(١) انظر الكلام على هذا الشطر في مادة (ه و ل) من اللسان .

وغيرهما . وقد ضبط بالفتح أيضا في مادة (ث و ر — ج ٥ ص ١٧٨ س ٢٠)
فليُنْبِئْهُ له .

(وفي مادة ح ض ر — ج ٥ ص ٢٧٢ س ١٩) « وإِنَّمَا أَنْدَرْتُ النَّاءَ »

لوقوع القاضى بين الفعل « ائخ بضبط (اندرت) بسكون الناء والصواب كسرهما
لالتقاء الساكنين .

(وفي هذه المادة — ص ٢٧٥ س ٩) « قال أبو عبيدة الخضير ما بين سبع رجال
الى ثمانية » والصواب (سبعة) بتأنيث الممد مع المذكركما هي القاعدة .

(وفي مادة ح م ر — ج ٥ ص ٢٨٧ س ١٩) في الكلام على المثل المشهور

الحسن أحمر « وقيل كنى بالاحمر عن المشقة والشدّة أى من أراد الحسن صير على أشياء
يكرها » . ورؤى (صير) بالثناة التحتية والصواب بالوحدة وهو ظاهر .

(وفي هذه المادة ص ٢٩٣) أنشد لمرو بن أحر

« مَلُّوا الْبِلَادَ وَمَلَّتْهُمْ وَأُخِرَقَهُمْ ظَلَمَ السُّخَاةِ وَبَادَ الْمَاءَ وَالشَّجَرُ

إِنْ لَا تُدَارِكُهُمْ تُصْبِحُ مَنَازِلُهُمْ قَسَفَرَاتِيضٍ عَلَى أَرْجَائِهَا الْعُمُرُ »

ورؤى (الشجر) هكذا بالزاي وصوابه بالراء وهو ظاهر أيضا .

(وفي مادة خ ز ر — ج ٥ ص ٣١٧) رؤى للبيد

« بِأَخْرَةِ النَّاسُوتِ رَبًّا فَوْقَهَا قَسَفَرُ الْمَرَاقِبِ خَوْفُهَا آرَامُهَا »

وكتب المصحيح بالحاشية « البيت بالأصل هكذا بهذا الضبط » . ونقول ليس
في البيت الا رواية (قفر) بالرفع والصواب نصبه على المفعولية لربأ وبه رؤى في
مادة (ح ز ر — ج ٧ ص ٢٠١) والتفاعل ضمير يعود على حمار الوحش المذكور
في الايات قبله .

(وفي مادة خ ز ر — ج ٥ ص ٣١٩) رؤى لعروة بن الورد

« وَالنَّائِشَاتِ الْمَاشِيَاتِ الْخَوَزَرِي كَمُنَقِ الْأَرَامِ أَوْفَى أَوْ صَرَى »

وضبط (عنق) بسكون النون والصواب بضمّتين على اللغة الحجازية إقامته للوزن
لأنه غير مستقيم على الاول ويكون على الثانى بخبل مستعملان ليصير مُتَعَلِّقَيْنِ فينقل الى
فَعِلَتْنِ .

(وفي مادة — دور — ج ٥ ص ٣٨٧ س ١٤) « وَدَيْرُ النَّصَارَى أَصْلُهُ

الوار والجمع أديار والدَّائِرَةُ أَثَرُ صَاحِبِ الدَّيْرِ » . وَرُوي (الدَّابِرَانِي) بِالْأَلْفِ بَعْدَ الدَّالِ وَاسْكُنَ الْيَاءُ الَّتِي بَعْدَهَا وَهَذَا لَا يَكُونُ لِأَنَّ الْأَلْفَ سَاكِنَةٌ أَيْضًا وَلَا يَجُوزُ اجْتِمَاعُ السَّاكِنَيْنِ . عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ عَلَى نَصِّ فِي نَحْرِيكَ الْيَاءُ فَتَحْتَمِلُهُ عَلَى الشَّدُوذِ فِي النِّسْبِ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَلْفُ زِيَادَةً سَبَقَ بِهَا قَلَمُ النَّاسِخِ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ كَوْنُ الْمُؤَلَّفِ أَعَادَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ بِنَصِّهَا بَعْدَ سَطْرَيْنِ فِي مَادَّةِ (دِير) وَرُوي فِيهَا (الدَّابِرَانِي) بِفِيهِ أَلْفٌ بَعْدَ الدَّالِ وَكَذَلِكَ جَاءَ فِي شَرْحِ الْقَامُوسِ .

(وفي مادة س ج ر — ج ٦ ص ٨) رُوي قَوْلُ لَسْبِدَ

« مَسْجُورَةٌ مُتَجَاوِرَةٌ أَقْلَامُهَا »

وَلَا مَعْنَى لِمَتَجَاوَرَ الْأَقْلَامُ هُنَا وَصَوَابُ الرِّوَايَةِ فِي الْبَيْتِ

فَتَوَسَّطًا غَرَضُ الشَّرْحِ وَصَدَّاعًا « مَسْجُورَةٌ مُتَجَاوِرَةٌ أَقْلَامُهَا »

بِالْجَمِّ فِي (مَتَجَاوَرًا) وَنَصَبَ (مَسْجُورَةٌ) عَلَى الْمَفْعُولِيَةِ لِمَصْدَّاعًا . يَذْكُرُ غَيْرًا وَأَنَا تَوَسَّطًا نَهْرًا وَصَدَّاعًا مَاعِلٍ عَيْنُهُ مِنَ الْقُلَامِ الْمُتَجَاوِرِ أَيْ الْكَثِيرِ وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ النَّبْتِ وَقِيلَ هُوَ الْقَصَبُ .

(وفي مادة ص ب ر — ج ٦ ص ١١١) رُوي لِمَرْوَبِنِ هَلْمَقَطَ

« هَا إِنِّ عَجْزَةَ أُمِّهِ بِالسَّفْحِ أَسْفَلَ مِنْ أَوَارَةِ »

وَضَبُّهُ (عَجْزَةٌ) يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَالصَّوَابُ كَسَرُهُ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي مَادَّةِ (ع ج ز — ج ٧) نَقْلًا عَنِ الصَّحَاحِ « الْعِجْزَةُ بِالسَّكْسَرِ آخِرُ وَلَدِ الرَّجُلِ » . وَحَدَّثَنِي صَاحِبُ الْقَامُوسِ فِيهَا الضَّمُّ أَيْضًا وَلَمْ يَزِدْ شَارِحُهُ سِوَى أَنَّ الضَّمَّ تَقْلَهُ الصَّغَالِيُّ عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ . وَقَدْ وَرَدَ هَذَا اللَّفْظُ مُضَبَّوْطًا بِالْقَلَمِ بِثَلَاثِ الْأَوَّلِ فِي فَقِّهِ اللُّغَةِ الْمُطْبُوعِ عِنْدَ الْيَسُوعِيِّينَ فِي بَيْرُوتِ سَنَةِ ١٩٠٣ م (ص ٢١ س ١) وَقَدْ أَعْيَانِي الْبَحْثُ عَنْهُ فَلَمْ أَجِدْ فِيهِ سِوَى مَا ذَكَرْتُ .

(وفي مادة — ض م ر — ج ٦ ص ١٦٤) رُوي لَعَنْقَرَةٌ

« أَنَّى أَمْرُئِي مِنْ خَيْرِ عَبَسٍ مُنْصِيبًا تَشْطَرِي وَأُحْيِي سَائِرِي بِالْمُنْصِلِ »

وَضَبُّهُ (مُنْصِيبًا) بِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ أَنْصَبَ وَلَا مَعْنَى لَهُ هُنَا وَأَنَا صَرَّاحُ الشَّاعِرِ (الْمُنْصِيبِ) يَفْتَحُ الْأَوَّلُ أَيْ الْأَصْلُ وَالْمَرْجِعُ . قَالَ الْعَلَامَةُ الْأَعْلَمُ الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ فِي

شرحه للديوان « التمهيد الاصل والتمهيد والمتمهيد يقول شطري شريف
من قبل أبي فاذا حاربت حتمت شطري الآخر من قبل أمي حتى يصير له من الشرف
مثل ما صار للسطر الاول » انتهى .

(وفي مادة ع ت ر — ج ٦ ص ٢١١) روى للحرف بن حليزة

« عَنَّا باطلا وظلماً كما تُعْتَرُ عن حُجْرَةِ الرِّبِضِ الظُّلْبَاءِ » (١)

وروى (عتا) بالثناة الفوقية والصواب (عتاً) بنون وقد استدركه المصحح بما
كتبه على مادة (ع ن ن) . وضبط (حُجْرَة) بضم الاول والصواب فتحه لان معناه
هنا الناحية وبه ضبط في (ربض — ج ٩) و (ح ج ر — ج ٥) و (ع ن ن — ج ١٧)
(تمة) مما يستحسن إبراده عن هذا البيت ما جاء في المزهر ان أبا عمر والشيباني
اجتمع بالاصمعي في الرقة فأشده الاصمعي

عَتَا باطلا وظلماً كما تُعْتَرُ عن حُجْرَةِ الرِّبِضِ الظُّلْبَاءِ

قال فقلت له إنما هو تُعْتَرُ من العترة والعترُ الذبيح فقال الاصمعي « تُعْتَرُ أي تُظْمَنُ
بالعترة وهي الحربة وجمل يصيح ويشق فقلت تكلم كلام النمل وأصيب والله لو
نفخت في شبور (٢) يهودي وصحت الى التنادي ما تفك شيء ولا كان الا أعتز ولا
رويته أنت بعد هذا اليوم الا « تعتر فقال الاصمعي « والله لا رويته بعد هذا اليوم الا
تعتر انتهى . قلت وكنت أتعجب من مثل الاصمعي كيف يتأدى في الخطأ بعد
ما وضع له الصواب حتى رأيت أبا القاسم علي بن حمزة يقول عن هذا البيت في كتاب
التنبيهات على أغاليط الرواة إن الاصمعي كان يرويه تميز بالنون والزاي ثم رجع الى
تعتر ومثله في مجالس أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب .

(١) الربض بفتح فكسر الغم برعائها المجتمعة في مراتبها .

(٢) الشبور البوق قال السهيلي عند الكلام عليه في الروض الاتف (ج ٢ ص ١٩ طبع الجالية
بمصر سنة ١٣٣٢) « قال الاصمعي للمفضل وقد نازعه في معنى بيت من الشعر فرفع المفضل صوته
فقال الاصمعي لو نفخت في الشبور ما تفك تكلم كلام النمل وأصيب » انتهى فجعل العبارة من مقول
الاصمعي في قصة له مع المفضل الا انه لم يذكرها وقد ذكرها الصفدي في كتاب تصحيح التصحيح
وتحرير التحرير نقلاً عن كتاب التصحيح للعسكري وكتاب حدوث التصحيح وكتاب ما يحف فيه
الكوفيون واللفظ للاخير ونصه « حدثنا الحرمازي قال صحف المفضل الضبي في بيت أوس بن حجر فقال
وذات هدم عار نواشرها تصمت بالماء تولبا جذاً

فقال له الاصمعي تولبا جذاً وهو السيء الغداء فقال المفضل جذاً جذاً وصاح فقال له الاصمعي والله
لو نفخت في ألقى شبور ما كان الا جذاً ولا رويته بعدها الا جذاً وما يعني الصياح تكلم كلام
النمل وأصيب » انتهى

(وفي مادة — ع ر ر — ج ٦ ص ٢٣٢) روى لابن أحرر

« تَرَعَى الْقَطَاةُ الْخَمْسَ قَقُورَهَا ثُمَّ تَمَرُّ الْمَاءَ فَيَمْنُ يَمْرٌ »

وضبط (يمر) بفتح الراء ولا وجه لنصب الفعل فضلا عن أنه محل بالوزن فالصواب إسكانها مع التشديد ويكون من الضرب الاول من السريع وهو المطوي الموقوف وأصله مفعولات فلما طوى بحذف رابعه الساكن ووقف بتسكين سابعه المتحرك صار مفعلات فنقل الى فاعلان وبناؤه في البيت (مَن يَمْرٌ) باجتماع الساكنين وهو جائز في الوقف . هذا عند من لا يرى لزوم الردف في هذا الضرب .

أو إسكان الراء مع التخفيف وبه ضبط في مادة (ق ف ر — ج ٦ ص ٢٢٤) ويكون من الضرب الثاني المطوي المكشوف أي المحذوف رابعه الساكن وسابعه المتحرك فيصير مفعولات بذلك مفعلا فينقل الى فاعلان . واعلم أن مثل هذا التخفيف جائز للشاعر في القوافي الموقوفة على ما هو مقرر في العروض ومفصل في كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة لابن عبد الله محمد بن جعفر التيمي وموارد البصائر فيما يجوز من الضرورات للشاعر للشيخ محمد سليم والخصائص لابن جني . إلا أنه لا يتأتى ترجيح أحد الوجهين على الآخر إلا بعد الوقوف على القصيدة التي منها البيت فإذا كان فيها ما هو من الضرب الثاني وجب التخفيف في كل ما آخره مشدد لتكون الأبيات من ضرب واحد ألا تراهم كيف حكموا بتخفيف راء (أفر) في قول امرئ القيس

لا وأبيك ابنة العا مري لا بدعي القوم أنى أفر

لأن في القصيدة ما هو من الضرب الثالث من المتقارب ولو شدت الراء لكان البيت من الضرب الثاني ولا يجوز الجمع بينهما في قصيدة واحدة . قال العلامة البغدادي نقلا عن كتاب الضرائر لابن عصفور عند الكلام على هذا البيت ما نصه « وقد خفف عدة قوافي من هذه القصيدة وإنما خفف ليستوى له بذلك الوزن وتطابق أبيات القصيدة ألا ترى أنه لو شدت (أفر) لكان آخر أجزاءه على (فعول) (١) من الضرب الثاني من المتقارب وهو يقول بعد هذا

تيم بن مري وأشياءها وكينة حولي جميعا ضير

(١) الذي في خزنة البغدادي المطبوعة ببولاق (فعولان) بابتات النون في آخره وهو تحريف لانه يصير بذلك من الضرب الاول لا الثاني المراد هنا .

وآخر جزء من هذا البيت (فَعَلَنْ) وهو من الضرب الثالث من المتقارب وليس بالجائز له أن يأتي في قصيدة واحدة بآيات من ضربين خفيف لتكون الآيات كلها من ضرب واحد وسواء في ذلك الصحيح والمعتل» انتهى ما أورده البغدادي .

(وفي هذه المادة ص ٢٣٦) روى عمرو بن شاس في ابنه عرار

« وإن عراراً إن يكن غير واضح فاني أحبُّ الجون ذا المنكب العمم »
وضبط - (عرار) هنا بفتح أوله وضبط بكسره في مادة (ع م م — ج ١٥ ص ٣٢١)
وهو الصواب . قال الاسم التبريزي في شرح الآيات التي منها هذا البيت من الحماسة « سُمِّي الرجل عراراً من قولهم عارٌ الظلم يُعارُ عراراً إذا صاح » وهو نص على أن الاسم منقول من مصدر عارٌ ولا يكون مصدر فاعل من هذه الصيغة إلا مكسور الأول ولم ينص أحد على شذوذ في مصدر هذا الفعل . وأهم القاموس هذا الاسم وأورده شارحه في المستدرك وضبطه كسحاب أي بفتح أوله وكأنه توهمه منقولاً من العرار بالفتح وهو بهار البر أو النرجس البري وفيه يقول الصنم بن عبد الله القشيري

تمتّع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار

والقول ما قال التبريزي لأنه نص على أصله المنقول عنه وهو بالكسر كما تقدم وبه قال الاستاذ الحجة الشيخ حمزة فتح الله في المواهب الفتحية ونص عبارته « وعرار بكسر العين كما ضبطناه وإن كرر ضبطه في اللسان بفتحها وكأنه اعتاداً على شارح القاموس إذ ضبطه كذلك بالمعارة حيث قال وعرار كسحاب ابن عمرو الخ وهو خطأ فليتنبه له والله أعلم » انتهى . قلت وقد أوقعهم هذا الاعتماد في ضبطه بالفتح أيضاً مكرراً في (ص ١٩١ ج ٢) من أمالي القالي المطبوعة ببغداد .

(تنمة) عرار هذا كان من القصص حاتم العقلاء « أرسله الحجاج إلى عبد الملك برأس ابن الأشعث فازدراه لسواده ثم جعل لا يسأله عن شيء إلا أنبأه به في أصبح لفظ واشبع قول فقال عبد الملك متمثلاً

أرادت عراراً بالهوان ومن يُردّ لعمري عراراً بالهوان فقد ظلم

وإن عراراً إن يكن غير واضح فاني أحبُّ النجون ذا المنكب العمم

فقال له عرار أتعرفني يا أمير المؤمنين قال لا قال فانا والله عرار فزاده في سروره وأضعف له الجائزة . وفي رواية أن المهلب بن أبي صفرة هو الذي أرسله إلى الحجاج فوقع له هذه النادرة معه والله أعلم .

(وفي مادة — ع ف ر — ج ٩ ص ٢٦٠) رُوى قول الشاعر

« اذا مات ميتٌ من نعيمٍ فسرك أن تعيش فجيءٌ بـزاد »

ورُوى (تعيش) بالمتناة الفوقية أوله والصواب بالمتناة التحتية لأنه للفائض لا للمخاطب وقد وقع مثله في مادة (ل ف ف — ج ١١ ص ٢٣١) ونسبه عليه صاحب الضياء

(وفي هذه المادة ص ٢٦٢) رُوى للسيبىد يذكّر بقرة وحشية وولدها

« المَعْقَرُ قَهْدٌ يُنَازَعُ شِلْوُهُ غُبْسٌ كَوَاسِبٌ مَائِمٌ طَعَامُهَا »

ورُوى (ينزع) بالمتناة التحتية أوله على أنه مضارع نازع والوارد في الروايات الصحيحة (نَنَازَع) بفتح بالمتناة الفوقية والزاي أى بصيغة الماضى من التفاعل وعليه شرح المعلقات وبه رُوى البيت في مادة (ق ه د — ج ٤ ص ٣٧٢) والمراد أن هذه الذئاب الغُبْس تنازعت هذا الشِّلْو أى تجاذبته وتخاصمت عليه لا أنها نازعته هو .

(وفي هذه المادة أيضا ص ٢٦٤) رُوى لجرير

« لَقَوْنِي أَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْكُمْ وَاضْرِبْ لِلْجَبَّارِ وَالنَّفْعِ سَاطِعُ »

وأوثق عند المُرْدَفَات عَشِيَّةً لَحَاقًا إِذَا مَا جَرَّ دُ السَّيْفُ لَامِعُ »

وضُبط (جرّد) بضم آخره والصواب فتحه كحكم أمثاله من الأفعال الماضية وهو ظاهر غير أن في بناءه للمجهول ما لا يخلو من نظر لأنه يقتضى نصب (لامع) حالاً من السيف فيقع الإقواء . والذي عندي أن الصواب (إذا ما جرّد السيف لامع) بنصب السيف على المفعولية ورفع لامع على القاعلية وهو من قولهم لَمَعَ فلانٌ بثوبه وبسيفه لَمَعًا إذا أشار به وقد وجدته كذلك بضبط القلم في نسخة قديمة تغلب عليها الصيغة من سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي .

(وفي هذه الصفحة بعد سطرين) « وقد ترى قافية هذه الاجورة كيف

هى » والصواب (الأُرْجُوزة) كما يعلم من سياق الكلام .

(وفي مادة — ع ق ر — ج ٩ ص ٢٧٣ س ١٧) « والفرائض جمع

فربصة وهى اللحمية التى ترعى من الدابة عند مريج الكتف » . وضُبط (زعد) بالبناء للمعلوم والصواب بناءؤه للمجهول لأنه هنا من الأفعال التى نصّوا على استعمالها مجهولة دائماً كجئن وبُهِت تقول رُعِدَ زيدٌ أى أصابته الرعدة فتبنيه من المجهول فاذا

قلت رَعْدَ زَيْدٍ وَبَرْقَ بَعْفَى تَهْدَدُ بِنَيْتِهِ مِنَ الْمَعْلُومِ . وفي كتاب تصحيح التصحيح
وتحرير التحرير للمصنفدي نقلاً عن تثقيف اللسان للصقلتي ما نصه « ويقولون
في قول كُثِّرَ

ولمّا وقفنا والقلوب على الغضا وللمع تسخّ والفرائض ترعد
يقولون ترعد بفتح التاء والصواب ترعد بضمها »

(وفي مادة — ف ط ر — ج ٦ ص ٣٦٢ س ١٦) « والتسفا طيرٌ أول

نبات الوسمى ونظيره التعاسيب والتعاسيب وتباشير الصبح ولا واحد شيء من هذه
الاربعة » . ورؤى (التعاسيب) بالسين المهملة وليس لها ذكر في مادة (ع س ب)
وانما هي التعاسيب بالشين المعجمة قال المصنف في (ع ش ب — ج ٢ ص ٩١)
« التعاسيب العشب النبذ المتفرق لا واحد له » وكذلك ورد في القاموس وشرحه وفي
(ج ١ ص ٣٥) من المختص .

(وفي مادة — ن ف ر — ج ٧ ص ٨٣ س ٥) « فنهضوا ولقوه

ببئرٍ ليأمنَ عيرهم المقبل من الشام » . وضبط (لقوه) بفتحتين والصواب بفتح فضم
لانه من فعل مكسور العين اللهم الا اذا أجرى على لغة طيء ولا داعي لاستعمالها هنا
كما سبق القول في مادة (ج د د) .

(وفي مادة — ه ب و — ج ٧ ص ١٠٧) رؤى لعدي

« فترى محانيه التي تسبق الثرى والهبر يورقُ نبتها روادها »

وردد (بورق) هكذا بالراء ولا معنى له هنا ورؤى (نبتها) بالنصب و (روادها) بالرفع وكل
ذلك مفسد لمعنى البيت . والصواب (يورق) بالنون أى يُعجِب ورفع نبتها ونصب
روادها فيصير المعنى ان هذه البقاع أخصبت وصار نبتها يُعجِب روادها . على أن رواية
يوقى ليست منسوبة نحكمها في تصحيح معنى البيت بل هي المذكورة في أمهات كتب الادب
والقصيدة كلها منصوبة الروى تقع في ثمانية وثلاثين بيتاً وقعت عليها تامة في مجموع
قديم الخط وقلما ترى منها الا أبيتاً مفرقة وهي لعدي بن الرقاع أشدها بين يدي الوليد
ابن عبد الملك فلما بلغ قوله فيها

تُرْجَى أَغْنَى كَأَنَّ لِبْرَةً رَوْقَهُ

قطع الأي نشاد الوليد عنه قتال جرير أو الفرزدق وكانا حاضرين إنه سيقول

قَلَمٌ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاةِ مِدَادَهَا

فلَمَّا عاد عدى الى الاِشَادِ نطق بالمعجز كما قال فَعَدَّتْ من النوادر في توافق الخواطر .

(وفي مادة — ت ر م ز — ج ٧ ص ١٧٩ س ٤) « التَّرايُزُ من الابل

الذى اذا مضغ رأيت دماغه يرتفع و تَسْدُلُ » . وضبط (يرتفع) بفتح آخره والصواب ضمّه اذ لا وجه لنصب الفعل وهو ظاهر .

(وفي مادة — ج ز ز — ج ٧ ص ١٨٤) رُوى قول الشاعر

« فقلت اصحابي لا تحبسانا بنزع أصوله واجتز شيعنا »

ثم ذكر المصنّف كلاما في البيت لابن برى ليس ممّا نحن فيه الى أن قال نقلا عنه مانصّه « و يُروى لا تحبسانا وقال في معناه إنّ العرب ربّما خاطبت الواحد بلفظ الاثنين كما قال سُوَيْدُ بْنُ كُرَاعٍ العُكْلِيُّ وكان سويد هذا هجاء بنى عبد الله بن دارم فاستعذوا عليه سعيد بن عثمان فأراد ضربه فقال سويد قصيدة أولها

تقول ابنة العوفى لىلى ' الانزى الى ابن كُرَاعِ لا يزال مُفَرَّعا

مُخَافَةً هذين الامرين سَهَدَتْ رُقَادى وَعَشْتَنى بياضاً مُفَرَّعا

فان اتما احكمتانى فازجرا اراهط توذبنى من الناس رُضْعاً (١)

وان تزجرانى بابن عفّان أنزجر وإن تدعانى أحمر عرّضا مُمَنّعا

قال وهذا يدل على أنه خاطب اثنين سعيد بن عثمان ومن ينوب عنه أو يحضر معه . وقوله فان اتما احكمتانى دليل أيضاً على أنه يخاطب اثنين » انتهى .

قلنا البيت الاخير يُروى فذاً ويكثر وروده في كلامهم شاهد على جواز مخاطبة الواحد بلفظ الاثنين والصواب فيه (يا ابن عفّان) بالنداء . والظاهر أن ناسخ الاصل تبع فيه من يرى حذف الف ابن في هذه الصورة فتصحفت الياء المثناة التحتيّة على المصحح بياء الجر ولم ينتبه الى إخلالها بالمعنى اذ لا خلاف في أن ابن عفّان مرادّه بالخطاب في البيت سواء خطوب وحده أو مع من يحضر معه ويكون في الايات الالتفات من الغيبة الى الخطاب .

بقى هنا أن المبار لا تخلو من غموض واضطراب فان سياق اولها يدل على أن

(١) الرضع جمع راضع وهو اللّثيم .

مراد ابن برّي الاستشهاد بالبيت على جواز مخاطبة الواحد باللفظ الاثنين ثم عادي آخرها
فاستدلّ بباقي الابيات على انه خاطب اثنين حقيقة . وقد أتيح لي الظاهر بالجزء
الثاني من حاشية ابن برّي التي كتبها على الصحيح ووسمها بالتنبيه والا فصاح عما وقع
في كتاب الصحيح فوجدت نص عبارته فيها « وذكر الجوهري في اثر هذا البيت أن
قوله لا نجسنا أن العرب ربما خاطبت الواحد باللفظ الاثنين وانشد

فان تزجراني يا ابن عفان أنزجر وإن تدعاني أحرم عرضاً ممّما »

ثم شرع في الردّ عليه مستدلاً بباقي الابيات على انه خاطب اثنين حقيقة . فصدر
العبارة التي نقلها صاحب اللسان ليس لابن برّي كما يوهمه صميم بل هو لصاحب
الصحيح ساقه ابن برّي للردّ عليه كما ترى فلم يحسن المؤلف في اختصار كلامه على
هذه الصورة .

(وفي مادة — ف ر ز — ج ٧ ص ٢٥٨ س ١٤) « ويقال للفرصة

فرزة وهي التوبة » . برفع الفرصة مع انها مجرورة باللام وكسر أول فرزة مع نص
صاحب القاموس على ضمّه اذا كانت بمعنى التوبة والفرصة . والخطأ هنا مطبعي قدّمت
ضمّة الفاء للتاء وأخرت الكسرة للفاء

(وفي مادة — ع ر س — ج ٨ ص ١٢) رؤى لبعضهم

« قد طأقت حمراء فنطأيس ليس لك كتب بعد ما تعريس »

وضبط (بعدها) بضمّ الهاء والصواب فتحها كما ضبط (تعريس) بفتح السين
والصواب رفعه على الاسميّة ليس وبه ضبط في مادة (فنطال س — ج ٨ ص ٤٨)
والظاهر أن الخطأ هنا مطبعي بالتقديم والتأخير في الحركات .

(وفي مادة — ع م س — ج ٨ ص ٢٦ س ٨) ضبط (عدي بن الرقاع)

بفتح الراء وشدّ القاف وضبط أيضا بذلك في مادة (ق ر ش — ج ٨ ص ٢٢٦)
ومادة (ذ ف ر — ج ٥ ص ٣٩٤) والصواب أنه ككتاب أي بكسر أوله وتخفيف
القاف بنص القاموس وغيره وبه ضبط في مادة (ك ف ح — ج ٣ ص ٤٠٩) .

(وفي مادة — م و س — ج ٨ آخر ص ١٠٨) « وسأل ميرمان أبا

العباس عن موسى وصرفه فقال » الخ . ورؤى ميرمان بالمشناة التحتية والظاهر أن

المراد هنا مَبْرَمان بفتح فسكون ففتح وبالباء الموحدة وهو أبو بكر محمد بن عليّ
الآزجي^(١) النحويّ تلميذ أبي العباس المبرّد ترجمه السيوطي في نعيه الوعاة وذكر
أنّه توفي سنة ٣٤٥ وأنشد لبعضهم في هجوه

مُسَدِّاعٌ مِنْ كَلَامِكَ يَعْتَرِينَا وَمَا فِيهِ لِمَسْتَمِعٍ بَيَانُ
مُكَابَرَةٍ وَتَحْرِقَةٍ وَبُهْتٍ لَقَدْ أْبْرَمْتَنَا يَا مَبْرَمَانُ

(وفي مادة — ج ر ش — ج ٨ ص ١٦٠) رُوي لبشر بن أبي حازم

« تَحَدَّرَ مَاءُ الْبَيْتِ عَنْ جُرْشِيَّةٍ عَلَى جُرْشِيَّةٍ تَمْلُو الدِّبَارَ غُرُوبُهَا »^(٢)
ثم نقل المصنف عن الجوهريّ أن معناه دموى تحدّر تحدّر مَاءُ الْبَيْتِ عَنْ دَلْوٍ
تستقي به ناقة جرشية لأن أهل جرش يستقون على الابل انتهى • وروى (بشر
ابن أبي حازم) بالخاء المهملة والصواب أنه بالخاء المعجمة وبها ورد في (ج ر ب —
ج ١ ص ٢٥٣) وفي (ض ب ب — ج ٢ ص ٢٩) و(ق ن و — ج ٢٠ ص ٦٩) •
وكثيرا ما يرد هذا الاسم مصحّفاً بالمهملة في كتب الادب والتاريخ المطبوعة كالأغاني
والهقد وغيرهما كما أنهم يعكسون في (معاوية بن خديج) فيروونه بالخاء المعجمة
مع أن صوابه بالمهملة •

وضبط (تحدّر مَاءُ الْبَيْتِ) في البيت على أنه فعل ماض فاعله الماء ومقتضى
تفسير الجوهريّ أنه مصدر أضيف إليه الماء فالصواب (تحدّر مَاءُ الْبَيْتِ) وبه
ضبط في مادة (ج ر ب — ج ١ ص ٢٥٣) •

(وفي مادة — ر ي ش — ج ٨ ص ١٩٨) رُوي للبيد

« وَلَئِنْ كَبُرْتُ لَقَدْ عَمَرْتُ كَأَنْبِيٍّ غَصْنُ تَقْسِيَّتُهُ الرِّيحُ رَطِيبُ
وَكَذَلِكَ حَقًّا مَنْ بَعَثَ يُبْلَهُ كَسَرُ الزَّمَانِ عَلَيْهِ وَالتَّقْلِيلُ »
وضبط (يعمر) بالرفع والصواب إسكان آخره لجزمه بمن ويكون فيه على هذا الاضمار
وهو إسكان التاء من متفاعلين •

(وفي مادة — ك ش ش — ج ٨ ص ٢٣٣) رُوي لبعضهم

« تَضَحَّكُ مِنِّي أَنْ رَأَيْتِي أَنْحَرِشَ وَلَوْ حَرَشْتُ لَكَشَفْتُ عَنْ حِرْشِ »

(١) في القاموس وأزم بحركة موضع بين الاهواز ورامهرمز منه محمد بن علي النحوي المعروف
بميرزاز •
(٢) الدار بكسر أوله وبالباء الموحدة جمع ديرة بالفتح وهي الكرّدة من المزرعة • والجربة بالكسر
المزرعة •

وضُبط (حرشت وكشفت) هنا وفي مادة (ح ر ش — ج ٨ ص ١٦٩) بضم التاء توهُما أنه للمتكلم وليس كذلك لأن القائل ذكر امرأة ضحكت منه لمارأته بخرش أى بصيد الضباب فلا معنى لجملة احتراشه بعد ذلك شرطا لما توَّعدها به لأنه قد وقع منه بالفعل واستلزم فتحهما . فالصواب كسر التاء فهما على أنه خطاب للمؤثت وفيه الالتفات من الغيبة الى الخطاب كما في خزانة البغدادى وشرحه على شواهد شرح الشافية ويكون المعنى إني تضحكن من احتراشى الضباب استهزاء بعملى ولو أنك تخرشين مثلى لفعلت كذا . وإنما ضحكت منه استخفافا به لأن الضب صيد المعجزة والضعف آء .

(وفي هذه المادة — أ أول ص ٢٣٤) روى لبعضهم

« عَمَلِيَّ فِيهَا أُبْتَنِي أُبَيْشِي بِضَاءِ تُرْضِيَنِي وَلَا تُرْضِيَشِي »

وفي هذه الرواية مالا يخفى وبها روى البيت أيضاً في شرح القاموس . وقد رواه ابن جنى في سر الصناعة في كلامه على حرف الشين والبغدادى في الخزنة (ج ٤ ص ٥٩٤) « على فبا أبتنى » الخ وبها يستقيم الكلام .

(وفي مادة — ك ي ش — ج ٨ ص ٢٣٥) « ثَوْبٌ أ كْيَاشُ

وَجَبَّةٌ أَسَادٌ وَثَوْبٌ أَفَوَافٌ » . وضُبط (جَبَّة) بتخفيف الباء والصواب تشديدها والمراد بها هنا ذلك الثوب المعروف ولم يحك أحد التخفيف في بآئها بل حسبنا دليلا على تشديدها قولهم في جمعها جَبَبٌ وَجَبَابٌ بيايين .

(وفي مادة — ن غ ش — ج ٨ ص ٢٤٩ س ١٤) « قَعَلْتُ إِنْ رَسُولَ

الله صلى الله عليه وسلم أُرْسَلَنِي إِلَيْكَ فَتَنْغَشَّ كَمَا تَنْغَشُّ الطَيْرُ » . وضُبط (تَنْغَشُّ) بكسر الغين والصواب فتحها لأن ما كان على تَفَعَّلَ يكون مفتوحا ماقبل الآخر في المضارع كتقطع يتقطع على ما هو مقرر في التصريف .

(وفي مادة — ب ر ص — ج ٨ ص ٢٧٠ س ٢٣) « كَذَلِكَ تُحَذِفُ

التنوين لالتقاء الساكنين هنا وهو مراد يدللك على إرادته أنهم لم يجروا ما بعده بالاضافة اليه » . وضُبط (لم يجروا) بفتح الياء وضم الجيم وفتح الراء والصواب (لم يجروا) بفتحة فضمةين مع تشديد الراء مضارع جَرَّ .

(وفي هذه المادة — ص ٢٧١) روى الحسن بن ثابت

« يَسْقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرِيصِ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصْفَقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ »
وضُبط (يصفق) بكسر الفاء أى ببناء الفعل للمعلوم والصواب فتحها لأن معنى
التصفيق مزج الشراب ومراد الشاعر أن مدوحيه يسقون من ورد عليهم هذا المكان
ماء نهر بَرْدَى مزوجاً بالخمر . قال المصنف في مادة (ص ف ق — ج ١٢) « وَصَفَّقَ
الشرابَ مزجه فهو مُصَفَّقٌ وَصَفَّقَهُ وَصَفَّقَهُ وَأَصْفَقَهُ حَوَّلَهُ مِنْ إِنَاءٍ إِلَى إِنَاءٍ لِيَصْفَقُوا »
ثم استشهد بهذا البيت وضُبط (يصفق) هناك بالبناء للمجهول كما أوضحنا .

(وفي مادة — بي ض — ج ٨ آخر ص ٣٩٧) « فلما فرغ من الحديث

قال يا نضرُ أنشدني أُحَلِّبَ بيت قالته العرب » الخ . وروى (أحلب) بالحاء المهملة
ولا معنى له هنا وإنما هو أحلب بالحاء المعجمة أى أسلبه وأجذبه للمقول . ومن الغريب
مجموع هذه الكلمة بالمعجمة في شرح القاموس مع أن مصدحه لا يكاد يخرج عما في
طبعة اللسان من صواب أو خطأ .

(وفي مادة — وف ض — ج ٩ ص ١٢٠ س ٤) روى لرؤبة

« تَمْشِي بِنَا الْجِدِّ عَلَى أَوْفَاضِ »

وروى (تمشى) بالثناة الفوقية أوله وضُبط (الجد) بالنصب على توهم أنه مفعول
مطلق تمشى والذي يؤخذ مما قبله وبعده في الديوان أنه فاعله فالصواب رفعه ورواية
(تمشى) بالتحية . على أن الذى فى الديوان (يمشى) من الإيماء بالسین المهملة .

(وفي مادة — س م ط — ج ٩ ص ١٩٦) روى لبعضهم

« يَمِجُّ الْمَسْكُ مَفْرَقَهَا وَيُصْبِي الْعَقْلَ مِنْطَقَهَا »

وَتَمْشِي مَا يُورِقُّهَا سِقَامُ الْعَاشِقِ الْوَصِيبِ »

وضُبط (سقام) بكسر أوله ومعناه فى البيت المرض فالصواب فتحه لأنه لا يكون
بهذا المعنى إلا مفتوحاً . وأما السقام بالكسر فجمع سقيم وهو غير مراد هنا كما
لا يخفى .

(وفي مادة — وس ط — ج ٩ ص ٣٠٧) روى لسوار بن المضرب

« لِمَنِ كَأْنِي أَرَى مِنْ لَاحِيَاءِ لَهُ وَلَا أَمَانَةَ وَسَطِ النَّاسِ عُرْيَانَا »

وَرُوي له أيضاً في مادة (ز ب ن) — (ج ١٧ ص ٥٤)

« بَدَأَ بَيَّ الدَّمَّ عَنْ أَحْسَابِ قَوْمِي وَزَبُونَاتِ أَشْوَاسِ تَيْحَانِ »

وضُبط (المضرب) في الموضعين بكسر الراء والنصواب فتحتها على أ ناسم مفعول قال الامام التبريزي في شرح القطعة التي منها هذا البيت من ديوان الحماسة « ومضرب بفتح الراء أى ضرب مرة بعد مرة وُسَمِيَ مضرباً لأنه شَبَّ بِامرأة خلف أخوها ليضرب بنسبه بالسيف مائة ضربة فضر به ففسى عليه ثم أفاق فقال

أفقت وقد أنى لك أن تُسقيَا فذاك أوان أبصرت الطريقاً
وكان الجمل ممّا يزدهيني على غُلُوّائه حتى أذوقا

فسمى مضرباً لذلك » انتهى وقد ضبط بفتح الراء في مادة (ت ي ح — ج ٣ ص ٢٤١)
(تمة) ذكر البغدادي في خزانته (ج ٤ ص ١١) في ترجمة كعب بن زهير هذه القصة منسوبة لابنه عقبة فقال « وكعب ابن شاعر اسمه عقبة ولقبه المضرب لأنه شَبَّ بِامرأة فضر به أخوها بالسيف ضربات كثيرة فلم يمِت » وعليه فهو بالفتح أيضاً إلا أن شارح القاموس ذكر في لقب عقبة بن كعب هذا أنه كجِدَّت ومُعْظَمُ اى بالكسر والفتح قال وبالوجهين ضبط في نسخة الصحاح في باب (ل ب ب) وتعليقه مصححه بأن الضبط بالشكل لا بالمعارة . قلنا ولا عبرة بالشكل كما لا يخفى وإن كان يُستأنس به إذا وافق وجهاً وكان في نسخة أغلب عليها الصيغة .

وذكر ابن خطيب الدهشة في تحفة ذوي الأرب مضرباً والد زهدم فنص على أنه بكسر الراء ثم نقل أيضاً عن أبي علي الفسائي أنه بالكسر قال ويقال بالفتح انتهى . فلا يبعد أن يكون مضرب بن كعب بالضبطين أيضاً وإن كان ما استند عليه شارح القاموس لا ينمض دليلاً . وما ذكره البغدادي لا يخفى ما فيه لما في مثل هذا الاتفاق من البعد وإن كان غير مستحيل الوقوع والظاهر أن منشأ ذلك اشتباه الرجلين على بعض الرواة لاتفاقهما في اللقب فنُسب لابن كعب ما وقع لأبي سوار ولا يكون العكس لأن فيما ذكره التبريزي من شعر أبي سوار ما ذكرناه منه وما لم نذكره دلالة على أن القصة قصته فهو بفتح الراء لا غير .

ولسوار هذا ذكر في اخبار الخوارج من كامل المبرّد وذكره في موضع آخر (ص ٢٨٩ من طبعة ليبسيك وج ١ ص ٣٠٠ من طبعة مصر) وورد بعد اسم أبيه في كتاب النسختين ما نصّه (بفتح الراء) هكذا بين قوسين فإن كان كل ما جعل في الكتاب بين

فوسين من كلام ابى الحسن الاخفش راويه عن بولانه كما هو المشهور فهو نص آخر
لا أحد الثقات يعضد ما ذكرنا .

فان قيل لم يسبق التبريزى في نسب سوار غير ابيه المضرب ولم يبين اسمه افلا
يجوز ان يكون هو عتبة بن كعب بعينه وسوار ابنه وعليه فلا اشتباه بين رجلين يستدعى
ما ذكره . قلنا هذا لا يصح لان ذلك سعدى من سعد بنى تميم او من سعد بنى كلاب
على ما ذكر التبريزى وغيره وعتبة بن كعب مرنى فهو غيره قطعاً .

(وفي مادة — ع ل ظ — ج ٩ ص ٣٢٧ س ٢١) « ابن الاءعراب

اذا اشتد على الرجل السفر وبعد قيل تنكط فاذا التوى عليه امره فقد تكط
وضبط (وبعد) بضم الدال والصواب فتحها مع ضم العين لانه فعل ماض من
البعد نقيض القرب وهو معطوف على اشتد وبه ضبط في عبارة القاموس .

(وفي مادة — ج ز ع — ج ٩ ص ٣٩٨) روى للبيد

« حُفِرَتْ وزايلها السَّرابُ كما أنها اجزاع بثشة انلها ورُضامها »

وروى (حُفِرَتْ) بالراء المهملة وصوابه بالزاي اى سيقَّت وحُشَّت . وضبط
(رُضام) بضم اوّله والصواب كسره لانه جمع رَضْمَةٍ والمطرّد في قفلة اذالم تكن
عينها ياءً فإل بالكسر امّا فإل بالضم والتخفيف فليس من ابنية جموع التكسير
السبعة والعشرين وإنما سُمع في الفاظ سبق كلامنا عليها في مادة (ب ر أ) اوّل هذه
الرسالة . وقد ضبط (رِضام) بكسر اوّله في مادة (ر ض م — ج ١٥ ص ١٣٥)
إلا ان (حفزت) ضبط فيها بالبناء للمعلوم والصواب بناؤه للمجهول لما قدّمناه .

(وفي مادة — رب ع — ج ٩ ص ٤٥٥) روى لُسَحِيم بن وَثِيل

الرَّيَّاحِي

وما ذا يدري الشعراء مني وقد جاوزت حدّ الاءربعين
وضبط (وَثِيل) بضم ففتح متصغراً والصواب بفتح فكسر كما ضبط في آخر مادة
(و ث ل — ج ١٤ ص ٢٤٨) وقد نص في القاموس على انه كأمير وقال ابن دُرَيْد
في كتاب الاشتقاق إنه من الوثالة وهى الرجاجة من قولهم رجل وَثِيل بين الوثالة .

(وفي مادة — رى ع — ج ٩ ص ٤٩٨) روى لَطَرَفَة

« أَرَبِعُ الى صوت المهيّب وتَمَقِّي بذى خُصَل رَوَات أ كَلَف مُنِيد »

وضُبطَ (المهيب) بفتح اوائله والصواب ضمّه لأنّه اسم فاعل من اهَابَ بكذا إذا دعاه
كما قصده المؤلف في موضعه واستشهد عليه بالبيت وعليه شرح العلاقات بل هو الالصق
بالمعنى لأن المراد أن هذه الناقاة تريخ أي تعطف وترجع لصوت راعيها إذا دعاها
وصاح بها . أمّا المهيب بالفتح فانه اسم مفعول من هابه إذا خافه ولا يخفى ما فيه من
البعد فضلاً عن أن الرواية بخلافه .

(وفي مادة — ق م ع — ج ١٠ ص ١٦٩ س ٢٣) « وَقَمِعَتِ الظُّبَيْةُ قَمْعًا »

وَقَمِعَتِ اسْمُهَا الْقَمْعَةُ ودخلت في ألقها فخرّكت رأسها من ذلك . وضُبطَ
(القمة) بتشديد الميم مع أنها رُويت مخففة قبل ذلك بقليل في قوله « وَالْقَمْعَةُ ذُبَابٌ
أَزْرَقٌ عَظِيمٌ يَدْخُلُ أُنُوفَ الدَّوَابِّ » الخ وهو الصواب على ما في القاموس وغيره ولا
تخاله إلا خطأ مطبعياً بوضع علامة التشديد مكان الفتحة .

(وفي مادة — ن ص ع — ج ١٠ ص ٢٣٣) أنشد لابي زيد

« وَالذَّارُ إِن تُنْثِيَهُمْ عَنِّي فَإِنَّ لَهُمْ وَدَّيَّ وَنَصْرِي إِذَا أَعْدَاؤُهُمْ نَصَّهَوْا »
ورُوى (تنهم) هكذا بغير نقط الحرف الثاني والصواب (تُنْثِيَهُمْ) بالنون أي تبعدهم
وهو ظاهر .

(وفي مادة — ح ر ف — ج ١٠ ص ٣٨٨) رُوى قول الشاعر

« تَخَالُ أَذْنِيهِ إِذَا تَحَرَّفاً خَافِيَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفاً »

وكتب المصحح بالهامشية « قوله إذا تحرّفا إلى آخر البيت كذا بالأصل وحرّرا الرواية .
قلنا البيت من شواهد شرح الرضى على الكافية استشهد به على جواز نصب كأن للجزءين
عند أصحاب القرآن وروايته له

كَانَ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفاً قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفاً

وأورده بهذه الرواية صاحب العقد الفريد في باب ما أدرك على الشعر آراء والراغب
الأصفهاني في المحاضرات (ج ٢ ص ٣٧٩ من طبعة ١٢٨٧) والمبرد في الكامل (ج
٢ ص ٩٤ من طبعة مصر سنة ١٣٠٨) على أنه لحن حيث ذكروا أن العُماني (١)
دخل على الرشيد فأنشده في وصف فرس (كانَ أَذْنِيهِ) البيت فعلم الناس أنه لحن
ولم يهتد أحد منهم إلى إصلاح البيت غير الرشيد فانه قال قل (تَخَالُ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفاً) .

(١) الذي في العقد الفريد طبع بولان (الثاني) والنسخة كثيرة التحريف .

قال المبرّد وصاحب العقد والراجز وإن كان لحن فإنه أصاب التشبيه . واعترض ابن السّيد البطليوسيّ في حاشيته على الكامل بأن هذا لا يعدّ لحناً والخلاف في ذلك لا موضع لذكره هنا وقد فصله البغداديّ في خزائنه (ج ٤ ص ٢٩٢ من طبعة بولاق) فارجع إليه إن شئت وإنما موضع الفائدة منه أن كلّ من روى البيت من أئمة اللغة والأدب ومنهم ابن السّيد البطليوسيّ في مسائله روى فيه (إذا تشوّفاً) وبه يستقيم المعنى كما لا يخفى . أمّا رواية خافية بدل قادمة فقد تردّدها صاحب اللسان ولا إخلال فيها بالمعنى لأن مراد الشاعر تشبيه أذن الفرس إذا رفعهما حال تطلّعه بالريشة أو القلم الحرف فلا فرق بين أن تكون هذه الريشة من القوادم أو من الخوافي ولعلها رواية أخرى في البيت .

(تنحة) قال العلامة البغداديّ « فإن قلت كيف أخبر عن الاثنين بالواحد قلت إنّ المضمومين المشتركين في فعل واحد مع اتّفاقهما في التسمية يجوز إفراد خبرهما لأنّ حكمهما واحد وقد ذكرناه مفصلاً في باب المثني » انتهى . وفي شرح التبريزيّ على الحماسة أراد تخال كل واحدة من أذنيه كما قال الآخر * يا ابن التي حُذّنتها باع * والخذنتان الأذنان .

بقي هنا ممّا يتعلق بالبيت ما ذكره بعضهم من أن قائله انشده بحضرة الرشيد فلحنه أبو عمرو والأصمعيّ وقد انكره ابن هشام حيث قال في المغني « وهذا وهم فإن أبا عمرو توفي قبل الرشيد » وتعبّبه شراحه بأن هذا لا يصلح تعليلاً لئلاّ لوهم فإنّ سبق وفاة أبي عمرو الرشيد لا ينافي حضوره مجلسه ولو غير خليفة إلا أن يراد وهو خليفة لأنّ أبا عمرو توفي سنة أربع وخمسين ومائة والرشيد إنما ولي الخلافة سنة سبعين ومائة كذا ذكر البغداديّ في خزائنه وسكت عنه . والذي يظهر لنا أن الصواب ما ذهب إليه ابن هشام وما تعبّبه به شراحه لا يستقيم لأنّ ولادة الرشيد كانت في آخر ذي الحجة سنة خمس وأربعين ومائة وقيل في مستهل المحرم سنة تسع وأربعين فعلى القول الأول وافتراس اجتماعه بأبي عمرو سنة وفاته يكون سنة اذذاك ثمانى سنوات ويستبعد ما ذكره على من يكون في هذا السنّ فضلاً عن أن يكون له مجلس يجتمع فيه الشعراء ويحضره مثل أبي عمرو والأصمعيّ .

(وفي مادة — ذرف — ج ١١ ص ٨ س ١٢) « واشتدّ ذرف الشيء »

استقطره واستدرف الضرعُ دما إلى أن يُحلب ويُستقطر قال يصف ضرعاً
تسمح إذا هيجهته مستدرف

وروي (واستدرك الضرع) بالذال المهملة وضموا به بالذال المعجمة وهو ظاهر . ومثله في آخر المادة « والدثرة نبتة » والصواب الدثرة بالمعجمة .

(وفي مادة — و ص ف — ج ١١ ص ٢٧٢) روي لطرقة بن العبد

« إني كفاني من أمر شمتت به جارتك كجار الحذاقي الذي اتصففا » وضبط (كجار) بالتنوين والصواب حذفه للإضافة وإقامة الوزن كما ضبط في مادة (ح ذ ق — ص ٣٢٤) .

(وفي مادة — ح ز ق — ج ١١ ص ٣٣١ س ١١) « الحزق والحزفة

الجماعة من الناس والطير وغيرها » الى أن قال « والجمع الحزق مثل فرقة وفرق » والصواب (والجمع الحزق) بالحاء المهملة لا الخاء المعجمة .

(وفي مادة — ط ل ق — ج ١٢ ص ٩٦ س ١ - ٢) « ومنه حديث علي

عليه السلام إن الحسن مطلق لم تزوجه » . هكذا مجزم تزوجه بلم النافية والسياق لا يقتضيه لأنَّ المقام مقام نهى لا نفي . وإذا جعلناها (لم) الاستفهامية أى بكسر اللام وفتح الميم بقى الاشكال في جزم الفعل بلا موجب نعم قد حكوا حذف النون من الافعال الخمسة تخفيفاً واستشهد عليه ابن هشام في حواشي الالفية وابن مالك في شرحه على كافيته بقوله عليه الصلاة والسلام « والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا » والاصل لا تدخلون ولا تؤمنون لأنَّ لا نافية وهي لا تعمل في الفعل شيئاً الا أن أئمة الدعوة نصّوا على أن ذلك قليل نادر مالم يقترن الفعل بنون الوقاية قال الامام ابن مالك في الكافية

وحذفها في الرفع قبل ني أنى والفك والادغام أيضاً ثبثا

ودون ني في الرفع حذفها حكوا نثراً ونظماً نادراً وقد رويوا

أبيت أسرى وتبىتى تدلسكى وجهك بالعنبر والمسك الذكى

ولو ورد في كلام الامام رضى الله عنه لنهوا عليه ولم يسكتوا عنه شأنهم في كل قليل نادر . على أنه لا داعي لمثل هذا التصسف بعد أن رواه ابن الاثير في النهاية (فلا تزوجه) بلا الناهية ولا ريب في أن المصنف نقله عنه فخره النسّاخ .

(وفي مادة — ع ذ ق — ج ١٢ آخر ص ١٠٩) « وعذق الرجل بشر

يعذقه عذقاً وتسمه بالفتح ورماه به » ولا معنى للفتح هنا وانما هو (بالقيح) قال

في هذه المادة من القاموس « وفلانا بشر أو قبيح رماه به » وبهذا فسر أيضا في تاج المصادر المحفوظ بدار الكتب الأزهرية بالقاهرة . بقي هنا فتح العين من مضارع عَدَقَ مع فتحها في ماضيه وقياس مثله أن يكون حَلَقَى العين أو اللام ولم يشذ إلا أبي يابى وبعض افعال ذكرها المصنف ليس منها هذا الفعل على أنهم نازعوا فيها كما يعلم من مراجعة مادة (أ ب ي) . وإنما أوقع المصحح في هذا تصحيح القبيح (بالفتح) فظنه نصبا على فتح عين المضارع . والصواب (بفتح) بكسر الذال كنص شارح القاموس .

(وفي مادة — ع ر ق — ج ١٢ ص ١٢٠) روى لعوف بن الاحوص

« لقيتم من تدرككم علينا وقتل سرائنا اذات العراقى »

هكذا باثبات ألف قبل (ذات) والصواب حذفها .

(وفي مادة — ع ن ق — ج ١٢ آخر ص ١٤٤) روى قول الشاعر

« نطه نهم ما ارتموا حتى اذا اطعنوا ضارب حتى اذا ما ضاربوا اعتنقا »

قلنا البيت لزهير بن أبي سلمى في مدوحه هريم بن سنان . والصواب في (نطهم) يطعنهم بالثناة التحتية أوله لأن الضمير فيه للممدوح ويدل عليه قوله بعد ذلك ضارب واعتنق . قال الاعلم الشنتمرى في شرح ديوان زهير « يقول اذا ارتمى الناس بالنبل دخل هو تحت الرمي فجعل يطاعنهم فاذا اطعنوا ضارب بالسيف فاذا تضاربوا بالسيوف اعتنق قرنه والزمه يصف أنه يزيد عليهم في كل حال من أحوال الحرب » انتهى .

وفي الوساطة للقاضى الجرجاني بعد إيراد بيت زهير ما نصه « قسم البيت على احوال

الحرب ومراتب اللقاء ثم ألحق بكل قسم ما يليه في المعنى الذى قصده من تفضيل الممدوح فصار موصولا به مقرونا اليه ونحوه قول عنتره

إن يلحقوا أكرروا وإن يستلجموا أشدد وإن نزلوا بضيق أنزل

فهذا كالأول في الصنعة وإن كان إنما أزوج كل قسم بقرينه وما هو وقفه ولم يرص

الأول إلا بأن قسم ثم تقدم عن كل قسم قدما وارتفع عليه درجة » انتهى .

وقد أجاد زهير في ترتيب حالات الحرب لأن أولها عندهم الملاقة من بعيد ثم المراماة

ثم المطاعنة ثم المجالدة ثم المعانقة فذكر منها ما وسعه بيته على الترتيب .

(وفي مادة — غ ر ق — ج ١٢ ص ١٧٥) « قال الراجز

أنبغتهم مقلة إنسانها غرق هل ما أرى تارك للعين إنسانا »

والبيت من البسيط فالصواب أن يقال قال الشاعر لا الراجز

(وفي مادة — ف ل ق — ج ١٢ ص ١٨٥) روى قول الشاعر

«وإن أناها ذو فلاقٍ وحشَنَ بُمارضُ الكلبِ إذا الكلبُ رَشَنَ»

بالنون في (أناها) والصواب (أناها) بالثناة الفوقية وهو ظاهر وبه الرواية في مادة (ح ش ن — ج ١٦ ص ٢٧٤) .

(وفي هذه المادة ص ١٨٦) روى لأبي حنيفة النعمان

«وقالت إنها ألقى فأطلق على النقد الذي معك الصرارا»

ينصب (النقد) والصواب جرّه بعلى وهو ظاهر أيضا .

(وفي مادة — أ ف ل — ج ١٣ ص ١٨) روى لأبي زيد

«أبو شبيب من حصاة قد أفلت كان أطباءها في رفقها رقع»

والصواب (أبو زبيد) بالباء الموحدة بعد الزاي تصغير زبد بالفتح بمعنى العطاء كما نص عليه ابن دريد في كتاب الاشتقاق وهو حرمة الطائي والبيت من قصيدة له في وصف الأسد أنشدها بين يدي سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه وقد وقعت عليها تامة ولكنها كثيرة التجرىف ولولا ذلك لذكرتها هنا لسدره وجودها .

(وفي مادة — ب ز ل — ج ١٣ ص ٥٥) روى لزهير

«سمى ساعيا غيظ بن مرة بعدما تميزل ما بين العشرة بالدم»

وضبط (غيظ) بالرفع والصواب جرّه للإضافة إلى الساعيين وكذلك (ابن) لأنه نعت له وبه ضبط في مادة (س ع ي — ج ١٩ ص ١٠٨)

(وفي مادة — ب و ل — ج ١٣ ص ٧٩) روى لزهير أيضا

«لقد باليت مطعن أم أوفى ولكن أم أوفى لا تباني»

وروى (مطعن) بالطاء المهملة والصواب بالظاء المعجمة أي إني كرهت سيرها وذهابها يريد فراقها . وروى (تباني) بالنون والصواب تبالي باللام ليصح معنى البيت وحسبك قول المؤلف في تفسيره «باليت كرهت ولا تبالي لا تكره» وهو من أبيات لامية قالها زهير في امرأته أم أوفى لما ندم على تطليقها أولها

لعمرك والخطوب مغيرات وفي طول المعاشرة التقي

(وفي مادة — ح ثل — ج ١٣ ص ١٥٠) روى لمتّم

« وأرملّة تسمى بأشعث تحفل كقروخ الحبارى ريشه قد تصمّعا »
بضمّ الراء من (أرملّة) والصواب إسكانها وهو ظاهر .

(وفي مادة — ح ف أل — ج ١٣ ص ١٦٩ س ١٥) « وهذا كله قول

سبويه وقد تقدم ذكره في حفل » والصواب (تقدّم) باسقاط السين وهو ظاهر أيضا .

(وفي مادة — ح ول — ج ١٣) تكرر ذكر (اللبد) مضبوطا بضمّ أوله

والصواب كسره

(وفي مادة — خ ي ل — ج ١٣ ص ٢٤٧) روى قول الشاعر

« وثالثنا في الحلف كل مهتدٍ لِمَا يُرَمّ من صمّ العظام به خالي
ولا وجه لجزم (برمى) والصواب (لما ريم) وهي رواية علم الدين السخاوى في سفر
السعاة والبلوى في ألف باء وهو من رام يروم بُنى على ما لم يسمّ فاعله .

(وفي مادة — س ر ل — ج ١٣ ص ٣٥٦) « ويحتجّ على تركه صرفه

بقول ابن مقبل

أنى دونها ذبُّ الرّباد كأنه فتى فارسىّ فى سراويل رامىح
ورسّم (أنى) هكذا بغير نقط وكتب المصحح بالهاشمية « تقدم فى ترجمة ورود باللفظ يعشى
بها وحرّر الرواية » . قلنا صوابه (أنى) بالمشناة الفوقيسة وُروى (عشى بها) وُروى
أيضا (يُروى بها) كما أثبتته العلامة البغدادى فى خزانته .

بقى هنا ضبطهم (سراويل) مجرورا بالسكرة وجرّ (رامىح) للإضافة اليه وهو خطأ من
وجهين أمّا الأوّل فلاّ أنّهم استشهدوا بالبيت على منع صرف سراويل كما ترى وروايته
بالإضافة لا يظهر بها وجه الاستشهاد . وأمّا الثانى فلاّ أنّه يصف ثورا وحشيا وعبر
عنه بذبّ الرباد والضمير فى دونها يعود لاثناه وشبّهه ما على قوائمه من الشعر بالسراويل
وهو من لباس الفرس ولهذا قال (فتى فارسىّ فى سراويل) وشبّهه قرنه بالرمح ولهذا
قال (رامىح) أى ذو رمح فحق خبر كانّ وفارسى نعمت له ورامىح نعمت ثان له فيكون صواب
الرواية فى البيت

فتى فارسىّ فى سراويل رامىح

مجرّ سراويل بالفتحة لسكونه ممنوعا من الصرف ورفع رامىح . وقد ضبط البيت محرّفا

أيضاً في مادة (ذبب — ج ١ ص ٣٦٧) ومادة (رود — ج ٤ ص ١٧٠) .

(وفي مادة — س ف ل — ج ١٣ ص ٣٥٩) روى قول الشاعر

« تَوَا كَلَمَا الْأَزْمَانُ حَتَّى أَجَاءَهَا إِلَى تَجَلَدٍ مِنْهَا قَلِيلُ الْأَسَافِلِ »
وضُبط (أَجَانَهَا) بِاسْكَانِ الْجِيمِ وَفَتْحِ الْهَمْزَةِ الَّتِي بَعْدَهَا وَهُوَ خَطَأٌ بِسَبَبِ مَقْسَدِ اللَّامِ فِي
وَالْوِزْنِ وَالصَّوَابِ (أَجَانَهَا) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَاسْكَانِ الْهَمْزَةِ أَيْ جِئْتُ بِهَا فَلَمَّا عُدِّي
الْفِعْلُ بِالْهَمْزَةِ تَعَدِّي لِلْمَفْعُولِ بِلا واسطة .

(وفي مادة — ط ل ل — ج ١٣ ص ٤٣٣) روى لُفَوَيْةُ بْنُ سُلَيْمٍ

« أَلَا نَادَتْ أُمَامَةً بِاحْتِمَالٍ لَتَحْزُنَنِي فَلَا يَكُ لَا أَبَالِي
فَسِيرِي مَا بَدَا لَكَ أَوْ أَقِيمِي فَأَيَّامًا أَتَيْتِ فَعَن يُقَالُ
وَكَيْفَ تَرَوْعْنِي امْرَأَةً يَسِينِ حَيَاتِي بَعْدَ فَارِسٍ ذِي طَلَالٍ »
وكتب المصحح بالحاشية « قوله فعن يقال هكذا رسم في الأصل ولم نعثر عليه في غير
هذا الموضع ولمعنه فغير قالي فليحزّر » . قلنا الأظهر أنه (فعن يقال) بحذف يائه
أو (فعن يقال) بابتائها إلا أن المنقوص المنون اذا وقف عليه ولم يكن منصوباً فالأولى
حذف يائه وهو الموافق أيضاً لما رسم في البيت .

(وفي مادة — ع ي ل — ج ١٣ ص ٥١٦) « ويقال للعائر عاكك عالياً

كقولك لَمَّا لَكَ عَالِيَا يدعى له بالافالة » . ورؤى (العائر) بالهمز وانما هو (العائر)
بالتاء المثلثة كما يفهم من سياق العبارة ومن الاستشهاد عليها بقول الشاعر

أَخَالَ الذِي إِن زَلَّتِ النَّعْلُ لَمْ يَقْلُ تَعِسَتْ وَلَكِنْ قَالَ عَا لَكَ عَالِيَا

(وفي مادة — غ ل ل — ج ١٤ ص ١٥ س ١٤) « والغلالة شعار يلبس

تحت الثوب نه لا يُتَغَسَّلُ فِيهَا أَيْ يُدْخَلُ » والصواب (لانه يتغسل) وهو ظاهر .

(وفي مادة — ف ي ل — ج ١٤ ص ٥١) روى لطفة

« يَشُقُّ حَبَابَ الْمَاءِ حَسِيرُومُهَا بِهَ كَمَا قَسَمَ التَّرْبُ الْمُقَابِلُ بِالْيَسَدِ »

ورؤى (به) بتذكير الضمير والبيت في وصف سفينة يشق صدرها بها الماء فالصواب
أن يقال (بها) وبه وردت الرواية في شروح المعلقات .

(وفي مادة — ك ل ل — ج ١٤ ص ١١٦) روى قوله

« من كلِّ محفوفٍ يَظِلُّ عَصِيْبُهُ رَوْحٌ عَلَيْهِ كَلَّةٌ وَقَرَامُهَا
بإضافة ظلٍّ الى المصى ورواية (رَوْح) بالتحريك والحاء المهملة وقد أصبح البيت
بهذه الرواية من المعانيات وصوابه

من كلِّ محفوفٍ يَظِلُّ عَصِيْبُهُ رَوْحٌ عَلَيْهِ كَلَّةٌ وَقَرَامُهَا
يعنى من كلِّ هودج محفوف أى مُعْطَى يُظِلُّ عِيدَانَهُ رَوْحٌ بفتح الزاى وإسكان الواو
وبالجيم آخره وهو التَّمَطُّ يُطْرَح على الهودج . وبهذه الرواية روى البيت فى مادة
(زوج — ج ٣ ص ١١٨) وهو للسيد .

(وفي مادة — ن ض ل — ج ١٤ ص ١٨٩) روى للسيد

« فانتضلنا وابنُ سلمى قاعدٌ كَقَيْيِقِ الطيرِ يُغْضَى وَيُجَلُّ »
وضُبط (الطير) بالرفع والصواب جرّه الاضافة . وروى (يُغْضَى) بالبناء للمجهول
والصواب بناءؤه للمعلوم كما روى فى مادة (غ ض و — ص ٣٩٤) وفسره المؤلف
بقوله « يعنى يُغْضَى الجفونَ سَرَّةً وَيُجَلَّى مَرَّةً » .

(وفي مادة — وأ ل — ج ١٤ ص ٢٤١) روى لاثى ذوؤنب

« أَدَانْ وَأَنْبَاهُ الْاَوَّلُونُ بَأْنِ الْمُدَانِ مَلِيٌّ وَفِي »

وروى بتخفيف الهمزة التى بعد الباء من (أنباه) والصواب همزه لتصحیح الوزن
لأنَّ الهمزة واقعة فى موضع الفاء من (فعولان) وحذفها المسمى بالثلم لا يدخل إلا
فى فعولان الواقع أول البيت أو الواقع أول المعجز ولكن على خلاف بينهم فى تجويزه .
وضُبط (الاولون) بسكون النون وهو محلٌّ بالوزن أيضا لأنَّ العروض المقبوضة
من المتقارب وهى التى حذفت منها نون فعولان تبقى على (فعول) بتحريك اللام فالصواب
تحريك النون بالفتح .

وقد وقع لهم مثل هذا فى مادة (ب خ خ — ج ٣ ص ٤٨٣) حيث روى

قول الشاعر

« رَوَّافِدُهُ أَكْرَمُ الرَّافِدَاتِ بَخْ لَكَ بَخْ لِبَحْرِ خِضَمْ »

بسكون آخر العروض والصواب تحريكه بالكسر . ومثله ما روى لكشمر فى مادة
(ف رق — ج ١٢ ص ١٧٩)

« وَذِي فَرْي كَهْل ذِيخِ الْخَلِيفِ أَصَابَ فَرِيْقَةَ لَيْلٍ فَمَاثَا »
 بسكون آخر العروض أيضا . ومثله ما رُوي للناطقة الجعدى في مادة (أن س —
 ج ٧ ص ٣١٢)

« بِأَنَسَةٍ غَيْرِ أُنْسِ الْقِرَافِ تُخْصِلُ بِاللَّيْنِ مِنْهَا شِمَاسَا »
 بالسكون أيضا . وفي البيت خطأ آخر وهو ضبطهم (بِأَنَسَةٍ) بفتح النون والصواب
 كسرهما والمراد بها الجارية الطيبة الحديث .
 وهو كثير في الكتاب ينبغي التنبيه له والاستاذ اليازجى كلام في تحقيق هذا المقام
 أورده فيما كتبه على مادة (وأد) من فصول أغلاط اللسان التي نشرها في ضيائه فليراجع
 في ج ٦ ص ١٩٦ .

(وفي مادة — أ ت م — ج ١٤ ص ٢٦٩) رُوي لابي حَيَّة النميري

« رَمَتْهُ أُنَاةٌ مِنْ رَيْمَةِ عَامِرٍ تَوَّومِ الضُّحَى فِي مَاءٍ تَمَّ أَيْ مَاءٌ »
 وضبط (تَوَّومِ) بالجر والصواب رفعه لأنّه نعمت لأناة وقد ضبط بالرفع في مادة
 (ونى — ج ٢٠ ص ٢٩٨) إلاّ أنّه رُوي هناك بتشديد الميم والصواب تخفيفها .
 (وفي هذه الصفحة) رُوي لزيد الخيل

« أَفِي كُلِّ عَامٍ مَاءٌ تَعْمُونُهُ عَلَى مَحَرٍّ تَوَّوْ بَتْمُوهُ وَمَارِضَا »
 وكتب المصحح « قوله تعْمُونُهُ الخ هكذا في الأصل على هذه الصورة وهو يحتمل تبعمونه
 او تعمتونه وعلى الجملة فليحرّر البيت » . قلنا الصواب (تبعمونه) بالباء الموحدة قبل
 العين والثاء المثلثة بعدها كما في كتاب سيبويه وخزانة الأدب للبغدادي وفسره
 بتهيجونه وتحرّ كونه . وفي البيت رواية أخرى لا توافق ما رسم هنا وهي (تبجمعونه)
 رواها ابو علي القالى في اماليه .

(وفي مادة — ج م م — ج ١٤ ص ٣٧٩) رُوي لزهير

« وَكُنْتُ إِذَا مَا جِئْتُ بِوَمَا لِحَاجَةٍ مَضَتْ وَأَجَمْتُ حَاجَةَ الْغَدِ مَا نَحَلُوا »
 ورُوي (نَحَلُوا) هكذا بالحاء المهملة وبالألف آخره ولا يخفى أنّ الألف لا محلّ
 لها هنا كما أنّ الرواية بالمهملة لا معنى لها لأنّه يقول إننى كنت إذا جئت الحاجة
 مضمت تلك الحاجة وانقضت وقوله أَجَمْتُ حاجة الغد أى دنت وحن وقوعها فوصفها

بعد ذلك بأنها لا تحلوا لا يظهر وجهه . والصواب (لا تحلوا) بالمعجمة قال الأعمش
المستعمرى في شرحه على الديوان قوله لا تحلوا أى لا يحلوا الانسان من حاجة ما توأخت
مدته ولم يرد بالغد اليوم الذى بعد يومه خاصة وإنما هو كناية عما يستأنف من
زمانه .

(وفي هذه الصفحة) روى قوله « الى مطمئن البر لا يتعجبتم »

وكتب المصحح « قوله الى مطمئن الخ صدره كما في معلقة زهير * ومن يوفى لم يندم
ومن يهد قلبه * » قلنا الرواية المشهورة التى عليها شراح المعاني (لا يندم) وهى
التى أثبتنا المصحح بالحاشية فى مادة (ف ض و — ج ٢٠ ص ١٦)

(وفي مادة — ح ل م — ج ١٥ ص ٣٧) روى للوليد بن عتبة

« لك الويلات أفزعها عليهم نخير الطالبي التره الشوم »

ولا وجه لحذف النون من الطالبيين على هذه الرواية كإلا معنى للتره والصواب (الطالبي
الشرق) أى النار .

(وفي آخر مادة — ر ق م — ج ١٥ ص ١٤٢) « والرقيم فرس حرام بن

وابصة » وكتب المصحح بالحاشية « قوله حرام بن وابصة كذا هو بهذا الضبط
وبالرأء المهملة فى الأصل والمحكم والتكلمة » قلنا الذى فى مادة (ر ق م) من
القاموس وكتاب أسماء خيل العرب وفرسانها لابن عبد الله محمد بن زياد الاعرابي
حرام بكسر أوله وبالزاي بضبط القلم فقط فى كليهما .

(وفي مادة — رك م — ج ١٥ ص ١٤٣ س ٧) « ومز تكم الطريق

بفتح الكاف جادته ومخجته » والصواب (ومز تكم) بحذف التنوين للإضافة .

(وفي مادة — س ه م — ج ١٥ ص ٢٠١) روى للمعجم

« فهى كرى عديد الكتيب الأهميم ولم يُلحِها حزن على انهم .

ولا أب ولا أخ قسهم »

وضبط (انهم) بضم النون والصواب كسرهما كما ضبط فى مادة (ل و ح —

ج ٣ ص ٤٢١) لأنها فيه تابعة للميم فى حركاتها فتضم فى الرفع وتفتح فى النصب

وتكسر في الجرّ وأصله ابن فلماً زيدت فيه الميم أعرب من مكانين . وبعضهم يقتصر في إعرابه على مكان واحد فيعرب الميم لأنها صارت آخر الاسم إلا أنه يدع النون مفتوحة على كل حال فضمّها هنا خطأ على كلتا اللغتين .

(وفي مادة — س و م — ج ١٥ ص ٢٠٥) « قال الراجز

غلام رماه الله بالحسن يافعا له سيماء لا تشقّ على البصر »

والبيت من الطويل لامن الرجز فالصواب أن يقال قال الشاعر لا الراجز .

بقي هنا استشهاد المصنّف بالبيت على أن (سيماء) بالمدّ لغة في (سيماء) بالقصر ولا يخلو هذا الاستشهاد من نظر لأن السيماء بالقصر ساكنة الياء وأصلها واو قلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فقتضى ذلك أن تكون (سيماء) الممدودة ساكنة الياء أيضاً وهو مانصّ عليه صاحب القاموس وعليه يكون البيت مكسوراً ولا يصحّ وزنه إلا بتحرّك الياء منها بقبض فعول (١) كما ضبطت في البيت هنا وفي أمالي القالي (ج ١ ص ٢٤٢) ولم نجد أحداً نصّ على فتح هذه الياء . والذي رواه الجوهري ونقله عنه المصنّف بعد سطرين (له سيماء لا تشقّ على البصر) وهي رواية المبرّد أيضاً في كامله (ج ١ ص ١٤) من طبعة مصر سنة ١٣٠٨ إلا أن هذه الرواية لا يصحّ بها الاستشهاد على ما أراده المصنّف ولا يستقيم مراده إلا بعد الوقوف على نصّ صريح في تحرّك الياء من (سيماء) وهو ما لم نقف عليه كما قدّمنا ولا نخل أحداد كره والله أعلم . (تنمّة) روى صدر هذا البيت بهذه الرواية المصنّف والجوهري والقالي في أماليه والمبرّد في كامله وأنكرها أبو القاسم عليّ بن حمزة البصريّ فيما كتبه على أوهام المبرّد فقال « سمعت أبا رياش رضي الله عنه يقول لا يروى بيت ابن عنقاء الفزاريّ غلام رماه الله بالحسن إلا أعمى البصيرة لأنّ الحسن مولود وإلّما الرواية بالخير » انتهى .

(وفي مادة — و س م — ج ١٩ ص ١٢٢ س ١٤) « وأرض مؤسومة

أصابها الوبسيميّ وهو مطر يكون بعد الخريف في البرد ثم يتبعه التّليّ في صميم الشتاء ثمّ يتبعه الرّبعيّ » . وضبط (الولي) بفتح فسكون على أنّه مصدر وليت الأرض

(١) ويقابله في البيت (له س) وقد يقال كيف يكون ذلك وليس بعد الهاء حرف ساكن يقابل الواو في (فعول) والجواب أن هاء الضمير متى وقعت بين متحرّكين توصل بعد الضم بالواو وبمد الكسر بالياء على ما هو مقرر في علم التجويد .

أى سُقِيتَ الْوَلِيَّ . ومقتضى سياق العبارة أن المراد هنا الاسم لا المصدر بدليل ذكر الوسمى وما بعده من أسماء المطر فالصواب أن يقال فيه (الولي) على زنة قحيل وهو المطر الذى يلى الوسمى كما يُعلم ذلك من مراجعة مادة (ولى) .

(وفى مادة — أرن — ج ١٦ ص ١٥٣) رُوى لطرَفة

« اُمُونُ كَالْوِاحِ الْإِرَانِ تَسَاتُهَا عَلَى لَاحِبٍ كَأَنَّهُ ظَهَرَ بِرُجْدٍ »
وضُبطَ (أمون) بضمَّ أوَّله والصواب فتحه وهو فعول بمعنى مفعولة يقال ناقة أمون إذا كانت مأمونة العثار والإعياء كما يقال رَكُوبٌ للمركوبة .

(وفى مادة — ح ب ن — ج ١٦ ص ٢٦٠) رُوى لَابِى الْعَلَاءِ الْمَعْرَى

« يَتَسَكَّنِي أَبُو الْوَفَاءِ رَجَالٌ مَاعَلَتْ الْوَفَاءُ الْأَطْرِيحَا
وَأَبُو جَهْمَدٍ ذُو الْإِلَّةِ مَنْ جَهْمَدٌ لَزَالٌ لَازِمًا تَبْرِجَا
وَابْنُ عَرَسٍ عَرَفْتُ ابْنَ بَرِيحٍ ثُمَّ عَرَسًا جَهَامَةً فَبْرِجَا »
ورُوى (جهامة) هكذا بالالف والميم بعد الهاء وهو تحريف من التَّسَاخِ لَامَعْنَى لَهُ
هنا والصواب (جَهْلَتُهُ وَبَرِجَا) كما يقتضيه السياق وبه رُوى فى لزوم ما لا يلزم .
(وفى مادة — س و س ن — ج ١٧ ص ٩٤ س ٩) « السُّوَسْنُ كُنِبَتْ

أُعْجِمَى مَعْرَبٌ اَلْخَ » . بضمَّ النون من (نبت) والصواب بفتح فسكون كما لا يخفى .

(وفى مادة — ع ر ن — ج ١٧ ص ١٥٥) رُوى لَامَرَى الْقَيْسِ

« كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَدَقِهِ مِنْ السَّيْلِ وَالْعُشْبَاءِ فَلَسَكَةُ مِغْزَلٍ »
والعُشْبَاءُ ما يحمله السيل من كُسَارِ الْعَيْسِدَانِ وَحُطَامِ النَّبْتِ يُقَالُ بِتَشْدِيدِ التَّاءِ وَتَخْفِيفِهَا .
وقد ضبط فى البيت بالأول والمنقول عن ابن النحاس أَنَّ الْوَجْهَ ضَبَطَهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ
بِالتَّخْفِيفِ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الزَّخَافِ وَبِهِ جُزْمُ أَبُو الْعَلَاءِ الْمَعْرَى فِي رِسَالَةِ الْغُرَانِ فَالضُّبْطُ
عَلَى هَذَا خَالَفَ لِلرَّوَايَةِ وَإِنْ لَمْ يَعُدَّ خَطَأً لَفَوْيَا .

بقى الكلام فى صنيع المؤلف فى البيت فأنه لقسَّمَهُ مِنْ بَيْنَيْنِ لَامَرَى الْقَيْسِ هُمَا

كَانَ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلِهِ كَبِيرٌ أَنَسٌ فِي بَحَادٍ مُزْمَلٍ
كَانَ ذُرَى رَأْسِ الْمُجَنِّمِ غَدْوَةً مِنْ السَّيْلِ وَالْعُشْبَاءِ فَلَسَكَةُ مِغْزَلٍ
فجعل عجز الثانى عجزاً للأول وروى (ودقه) بدل وبه وإنما هو فى رواية أخرى
للأصمعى نصّها (كَانَ أَبَانًا فِي أَفَانِينَ وَدَقِهِ) . وذكر شراح المعاني أن الأصمعى

كان يروى البيت الثاني (كان طميّة الجيمر غدوة) وبها رواه المؤلف في مادة (ط م و — ج ١٩ ص ٢٣٩) .

(تنمة) مثل هذا التلقيق من شعر شاعر واحد سائغ للمصنّفين على ما ذكرناه فعلونه قصداً لسبب من الاسباب الآتية بيانها . قال العلامة البغدادي في شرح شواهد شرح النحفة الوردية لناظمها العلامة زين الدين عمر بن الوردي عند الكلام على قول الشاعر

وَدَّ كَرَّتْ تَقْتَدُ بَرْدَ مَائِهَا وَتَعْتِكُ الْبُولَ عَلَى أَنْسَائِهَا

إنه من شواهد سيبويه وإنه مركّب من بيتين ثم قال بعد أن أورد الرجز الذي منه البيتان ما نصّه « واعلم أن مثل هذا يقال له تركيب بيت من بيتين وهو شائع عند المصنّفين في الاستشهاد بفعلونه قصداً إما لأنّ المعنى متفرق في أبيات وإما لأنّ في أحد المصراعين قلاقة معنى أو لغة وإما لغير ذلك فيختصرونه أو ينتخبونه كما فعل سيبويه هنا وكما صنع الجوهري في قول أبي وجزة أيضاً وتبعه الرضي

العاظمون تحيين ما من عاظمي والمطمعون زمان أين المظم

وكما فعل المبرد في شعر الجنيح الأسدي وقيل الجوهري وتبعه أكثر النحويين منهم ابن هشام في المعنى

حاشا أبا نوبان إن به ضنا على الملحاة والشم

وأصله

حاشا أبا نوبان إن أبا نوبان ليس يكتمة قدّم

عمرو بن عبد الله إن به ضنا على الملحاة والشم

وكما فعل ابن السجري في نظم عمر بن أبي ربيعة

وناهدة الشدين قلت لها اتسكى فقالت على اسم الله أمرك طاعة

وأصله

وناهدة الشدين قلت لها اتسكى على الرمل من جبانة لم توسد (١)

فقلت على اسم الله أمرك طاعة وإن كنت قد كلفقت ما لم أعود

وهو كثير ولو سردته لطال وأورث الملل « انتهى كلام البغدادي وقد ذكره أيضاً في خزائنه باختلاف يسير (ج ٢ ص ١٥٠) . وأصل البيت الذي ركّبه الجوهري من

(١) الجبانة الصحراء والارض المستوية في ارتفاع ورواية الجاحظ في المحاسن والاضداد (على الرمل من ديمومة لم توسد) وهي القلاة الواسعة .

قول أبي وجزة على ما ذكره المصنف في مادة (ع ط ف — ج ١١ ص ١٥٦) نقلا عن ابن برّي

العاطفون تحين مامن عاطف والمنعمون يدًا إذا ما أنعموا
واللاحقون جفانهم قمع الذرى والمطعمون زمان أين المطعم
ولا يخفى ما في قوله (والمنعمون يدًا إذا ما أنعموا) من القلق في المعنى وقد روى المؤلف في مادة (ح ي ن — ج ١٦ ص ٢٩١) والمنسحبون يدًا والمعنى عليه ظاهر . وكان الجوهرى لم يطلع على هذه الرواية فحمله ما في الرواية الأولى على هذا التركيب والله أعلم .

(وفي مادة — أ ي ي — ج ١٨ ص ٦٧) روى قول الشاعر

« سقته إياه الشمس إلا لثانته أسف ولم يكتمد عليه بأمد »

وروى (يكمد) بالبناء التحتية أوله مبيدًا للمجهول . ويقدم الميم على الدال والصواب (تكدم) بالبناء للمعلوم أى أسف بأمد ولم تكدم أى عليه يعنى تقص . والبيت من معلقة طرفة بن العبد يصف به نهر يحبو به فيقول كان الشمس أعارته ضوءها إلا لثانته لأن نساء العرب كن يذررن الأمد على الشفاء والثبات ليكون ذلك أشد للمعاناة سنان . وليس في البيت رواية أخرى غير ما ذكرنا وبها روى في باب الالف الثانية . وجاء في شرح القاموس بالفظ (لم تكرم) وهو تحريف (تكدم) كما لا يخفى .

(وفي مادة — ب ك ي — ج ١٨ ص ٨٩) روى لبعض نساء العرب في

تخيل الرجال

« أخذته في دباء . مملا من المساء . متلقى برشاء . فلا يزال في نساء . وعينه في تبكاء » .

ثم قال المصنف بعد أن تكلم على كسر أول نساء وتبكاء « وهذه الأخذة قد يجوز أن تكون كلها شعراً فإذا كان كذلك فهو من منهوك المنسرح وبيته
* صبراً بنى عبد الدار * »

قلنا وعلى هذا فرواية (فلا يزال) باثبات الالف لا يستقيم بها الوزن بل ولا الإعراب لأن لا هنا جازمة ووزن الموقوف المنهوك من هذا البحر (مستفعلن مفعولات) فالصواب (فلا يزال في نساء) ويكون وزنه (مفاعيلن مفعولات) أى بخين مستفعلن فيصير

مفعول فينقل الى مفاعلي . وقد وقع هذا الخطأ أيضا في مادة (د ب ي — ج ١٨ ص ٢٧٣) .

(تَمَمَ) الأَخَذَ بضم فسكون رُقيّة كالسحر زعموا أن نساء العرب كنّ يصرفن بها أزواجهن عن غيرهن وتطلق أيضا على خُرزة كانت تُستخذل لذلك والظاهر أن التأخيد هو ما يسميه عامة المصريين اليوم (بالشَّيشية) أو شيء قريب منها . ومن تلك الأَخَذَ قوطن « أَخَذَتْهُ بِالْقُطْنَةِ بِالْثَوْبَاءِ وَالْقُطْنَةُ » وقوطن « يا قبيلة اقبليته ويا كرار كرتيه ويا همرة همريه إن أقبسل فمريه وإن أدبر فمريه » قال المصنف في مادة (ق ب ل) « هكذا جاء الكلام وإن كان ملحونا لأن العرب تُجرى الامثال على ما جاءت به وقد يجوز أن يكون عني بكرار السكره فأنث لذلك » .
(وفي مادة — ب ه و — ج ١٨ ص ١٠٦ س ٧) « ومنه قوطم إن »

المعزى تُبْهِى ولا تُبْهِى وهو تُفْعِل من البهو وذلك إنها تصمد على الاخبية الخ . ورؤى بسكون آخر (تصمد) والصواب ضممه وهو ظاهر .

(وفي مادة — ث ب و — ج ١٨ ص ١١٦ س ٤) « الشَّيْءُ المُضْمَةُ من

الفرسان والجمع شُباتٍ » بجر (ثبات) والوجه الرفع وهو ظاهر أيضا .

(وفي مادة — خ س و — ج ١٨ ص ٢٤٩ س ١٨ — ١٩) « أراد أن هذا

افرس يعدّ وعلى خمس من الاثن فيطردها » ورؤى (افرس) والصواب الفرس بالالف في أوّله .

(وفي مادة — دل و — ج ١٨ ص ٢٩١ س ١٣) « والدالية المتجنون

وقليل المتجنون تدبرها البقرة والناعورة يدبرها الماء » . ورؤى (قليل) هكذا بلامين والصواب (قيل) كالأخفى . ورؤى (تدبرها) بالنصب ولا وجه له وإنما الوجه الرفع لتجرّد الفعل من موجبات غيره .

(وفي مادة — دم ي — ج ١٨ ص ٢٩٤) رؤى الامام علي بن أبي

طالب عليه السلام

« لَمَنْ رَأَيْتَ سَوْدَاءَ يَخْفِقُ ظُلُمًا إِذَا قِيلَ قَدْ مَهَا خُصِينُ قَدْ مَهَا »

وَبُورِدُهَا لَطْفٌ حَتَّى يُعَاسَى بِحِيَاضِ الْمَنَازِلِ تَطْرُقُ الْمَوْتَ وَالْأَلَمَ»
 وَرَوَى (حُصَيْن) بِالضَّادِ الْمَهْمَلَةَ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ بِالْمَجْمُوعَةِ كَمَا أوردته المؤلف في مادة
 (ح ض ن — ج ١٦ ص ٢٨٠) واستشهد عليه هناك بالبيتين وذكره صاحب
 القاموس في هذه المادة أيضا وهو الحُصَيْن بن المنذر صاحب رواية الإمام يوم صُنِّعَ
 وَأَمَّا الْحُصَيْن بِالْمَهْمَلَةِ فَذَلِكَ ابْنُ الْحَمَامِ الْمُرِّي الْقَائِلُ

تَأَخَّرْتُ أَسْتَبْقِي الْحَيَاةَ فَلَمْ أَجِدْ لِنَفْسِي حَيَاةً مِثْلَ أَنْ أَتَقَدَّمَ
 فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَدْمِي كَلَاؤُنَا وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا تَقَطُّرُ الدَّمُ
 تَهْلِكُ هَامًا مِنْ رَجَالِ أَعْزَةٍ عَلَيْنَا وَهُمْ كَانُوا أَعْقَى وَأَظْلَمًا

وكثيرا ما يقع تصحيف الحُصَيْن بن المنذر بالحُصَيْن في كتب الادب المطبوعة كالمقد
 الفريد وغيره لاسيما عند رواية بيتي الامام والظاهر أن منشأ هذا الاشتباه اتفاق
 الاسمين في الرسم والمقطوعين في البحر والقافية فظنوهما من قصيدة واحدة لشاعر واحد
 ولم ينتبهوا الى قائل الشعر والمقول فيه فخلطوا بينهما .

(تتمة) هذان البيتان مما ثبت من الشعر للإمام عليه السلام ونقل المصنف
 وصاحب القاموس في مادة (ودق) عن أبي عثمان المازني أنه لم يصح عنه الا قوله
 تِلْكَ كُمْ قَرَيْشٌ تَمَنَّاهُ لَتَقْتُلَنِي فَلَا وَرَبِّكَ مَا بَرُّوا وَلَا تَطْفِرُوا
 فَإِنْ هَلَكْتَ قَرَهَنْ ذَمَّتْ لَهُمْ بَنَاتٌ وَدَقَيْنٌ لَا يَنْصِفُوا لَهَا أَمْرٌ (١)
 وهو وإن صوّبه الزخشي فجمهور أئمة الادب على خلافه وقد كنت عُنيت بتحقيق
 ما ثبت من شعره وما لم يثبت خصوصا ما جاء في الديوان المنسوب اليه ثم عاقتني
 العوائق عنه .

(وفي مادة - دوو - ج ١٨ ص ٣٠٩) روى ليزيد بن الحكم

الشَّقَقِيَّ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَدَوَى بِعَمَى كُلِّ الدَّوَايَةِ وَهِيَ الْقَشْرَةُ الَّتِي تَعْلُو اللَّبْنَ وَالْمَرْقَ
 «بَدَأَ مِنْكَ غَشِيٌّ طَالَمَا قَدْ كَتَمْتَهُ كَمَا كَتَمْتَ دَاءَ ابْنِهَا أُمُّ مُدَوِي»
 ثم قال المصنف «وذلك ان خاطبة من الاعراب خطبت على ابنتها جارية فجاءت أمها
 الى أم الغلام لتنظر اليه فدخل الغلام فقال أَدَوِي يَا أُمِّي فقالت اللجام معلق بعمود
 البيت أرادت بذلك كتمان الابن وسوء عادته» انتهى . فقتضى سياق الكلام

(١) وروى (بنات روقين) والمعنى واحد والمراد الداهية العظيمة .

أن يكون (اللعجام) بالجمع لا الحاء المهملة لأنها أرادت إظهاره للمرأة أنه صاحب خيل
وركوب .

وفي المصحح لابن الأثير ما نصه « أمّ مذوي يضرب بها المثل لمن يُورّى بالشئ عن
غيره ويكنى به عنه ، أصله أن امرأة من العرب خطبت على ابنها جارية فجاءت أمها
إلى أمّ الغلام لتتظر أيده فدخل الغلام فقال لأمه أذوي فقالت له اللعجام معلق بمحود
البيت والمرج في جانبه فظهرت أن ابنها أراد أداة الفرس للركوب فكتمت بذلك
زلة ابنها عن الخطابة » انتهى ومثله في المزهرة للسيوطي (ج ١ ص ٢٧٢) من النسخة
المطبوعة بمولاي .

(وفي مادة ش ر ي — ج ١٩ ص ١٥٨ س ١٧) « وشريّ الفرس في
سيره واستشري أي ليح فهو قيس شريّ » وضبط (قيس) بكسر الراء توهما
أنه نمت على فعل والصواب فتحها لأن المراد أن الفرس إذا شريّ قيل له شريّ فهو
منعوت لا نمت .

(وفي مادة — ص غ و — ج ١٩ ص ١٩٤) روى لذي الرّث كعب بن جهم
« تُصنّف إذا شدّها بالكور جانحة حتى إذا ما استوى في غرزها تيب »
وضبط (الكور) بفتح أوله والمراد به في البيت الرجل وقد نصّ أئمة اللغاة على
ضمه إذا كان بهذا المعنى ومنهم المؤلف في أول مادة (ك و ر — ج ٩ ص ٤٧١) بل
قل عن ابن الأثير أن كثيرا من الناس يخطئون في فتح الكاف منه .

(وفي مادة — ع د و — ج ١٩ ص ٢٦١ س ٢٤) « ولم يأت فعلٌ
صفة الآ قومٌ عدّى ومكانٌ سيّى » الخ والصواب قومٌ بالتنوين كما ضبط
(مكان) لانهما غير مضافين بل ما بعد كلّ واحد منهما نعت له . وبعبارة في مادة
(ح ن ظ ب) « أعددتُ للذئب وليل الحارس » بتنوين ليل والصواب حذف
تنوينه للاضافة وإقامة الوزن . ومثله في مادة (ر غ غ) « الرغيفة طعام » وفي
(ر ف غ) « دقيقة الأرفاغ ضخمة الركب » بتنوين الرغيفة والدقيقة مع (ال)
في الأولى والاضافة في الثانية وكلّهما ظاهر .

ومثله كثير في الكتاب نهت على بعضه فيما سبق وتركت سائرته لظهوره .

(وفي مادة — غ ر و — ج ١٩ ص ٣٥٨) رُوى لخطام المجاشعي

« أهل عرفت الدار بالغريين لم يبق من آي بها يُحَلِّين »

غير خطام ورماذ كنفين وصايات ككما بو نفين »

ورُوى (خطام) في البيت بكسر أوله وبالطاء الممجمة وكتب المصحح بالحاشية « قوله غير خطام هو هكذا في الاصل هنا بالطاء الممجمة وكذلك في مادة نف من اللسان وحرر الرواية » .

قلنا الذي نص عليه العلامة البغدادي في الخزانة وفي شرحه لشواهد شرح الرضي على الشافية أنه بضم الحاء المهملة وهو ما تكسر من الخطب والمراد به دق الشجر الذي قطموه فظلموا به خيامهم .

(وفي مادة — ف ق و — ج ٢٠ ص ٢٠) رُوى لامرئ القيس بن عابس

« أيا تملك يا تمللي ذريني وذري عدلي »

والصواب (عدلي) بالذال الممجمة .

(تمة) هذا البيت أحد أبيات عشرة ساقها المؤلف في هذه المادة وأورد ستة

منها في مادة (د ف ن س — ج ٧ ص ٣٨٨) منسوبة لامرئ القيس بن عابس كما

هنا أو للفند الزماني في قول . وقد رأيت البيت منسوباً للزماني النحوي ومزجاً

ببيت آخر في باب القوة والركاكة من كتاب البديع لابن منقذ هكذا

أيا تملك يا تمللي وذات الطوق والحجل

ذريني وذري عدلي فان المذل كالقتل

والظاهر أنه رأهما في بعض النقول منسوبين للزماني فتصحف عليه بالزماني فزاد

من عنده (النحوي) توهماً أنه الامام المشهور .

(وفي مادة — ف ن ي — ج ٢٠ ص ٢٤ س ١٩) « قال ابن جنس

واحد أفناء الناس فنأولاهم واو لقولهم شجر فنوأ إذا اتسمت وانتشرت أغصانها » .

والصواب (شجرة) كما لا يخفى .

(وفي مادة — ق ر و — ج ٢٠ ص ٣٨ س ٢١) « والقارية والقارات

الحاضرة الجامعة » . ورُوى (القارات) بالطاء المبسوطة والصواب أن ترسم معسودة

لأنها ناء القارية بعينها وإنما قبلت الياء ألفاً في لغة طي بديل ما ذكره المصنف في مادة (ن ص و — ج ٢٠ ص ١٩٩ — ٢٠٠) من أن الناصاة لغة طائية في الناصية قال وليس لها نظير إلا حرفين بادية وبادة وقارية وقارة وهي الحاضرة .

(وفي مادة — ق ض ي — ج ٢٠ ص ٥٠ س ١٠) «وَقَصَّةُ أَيْضاً مَوْضِعٌ

كانت به وقعة تحلاق اللمم» . وضبط (تحلاق) بكسر اوله والصواب فتحه لأن المصادر من هذا الوزن لا تكون إلا مفتوحة الاول سوى ما نصبوا على كسره شذوذاً وليس تحلاق منه وقد ضبطوه في مادة (ح ل ق) من اللسان والقاموس بالفتح كما ذكرنا . أما ما شذ عن هذه القاعدة فجاء مكسور الاول فهو تلقاء وتبيان وتلفاق وتبكاآ وتمشآة وذكر الحريري في درة الفواص تنضالا وفي شرحها للخفاجي والالتوسي تشراب . هذا ما وقعت عليه وبعضه حكى فيه الفتح أيضاً غير أن صاحب اللسان نص في مادة (م ش ي) على أن تمشآة بالكسر لم يجز إلا في أخذة لبعض نساء العرب وهي التي سبق كلامنا عليها في مادة (ب ك ي) وصرح بأنه لا يستعمل كذلك إلا فيها .

(وفي مادة ق ل و — ج ٢٠ ص ٦١) روى لابن مقبل

«كَانَ نَزْوٍ فَرَاخَ الْهَامِ بَيْنَهُمْ نَزْوُ الْقُلَاتِ زَهَاها قَالَ قَالِينَا

وروى بنصيب (نزو) الواقع في أول المعجز على توهم أنه مفعول مطلق لنزو الاول والصواب رفعه على الخبرية لكان كما يقتضيه المعنى وبه ضبط في الخصص (ج ١٣ ص ١٧) . والظاهر لنا في معنى البيت أن الناظم يصف قتالا وقع بين فتين فشبهه ضرب الرؤوس بالسيوف وتطايرها بنزو القلأت وهي جمع قلعة بالتخفيف خشبة نحو ذراع تنصيب وتضرب بخشبة أخرى أكبر منها يقال لها المقلات والمقلات وقوله زهاها أي ضربها والهاء فيه عائدة على القلأت وقوله قال قالينا أراد قلوا قالين أي رعى لاعبين بالقلعة . (وفي مادة — ق ن و — ج ٢٠ ص ٦٥) روى للمتأس لسا ألقى

صحيفته في النهر

«أَلْقَيْتُهَا بِالْإِنْسِي مِنْ جَنْبِ كَافِرٍ كَذَلِكَ أَقْنُو كُلَّ قِطِّ مُضَلَّلٍ»

وضبط (مضلل) بفتح اللام أي بصيغة اسم المفعول ولا يخفى أن الذي أوقع في الضلال هو حامل القط لا القط فالصواب كسرهما ليس بمتعين المعنى وبه ضبطه شيخنا الشنقيطي عند قرأته عليه كتاب النخلة للسجستاني . على أن البيت روى هنا مخروما والذي في

مادة (ل ف ر — ج ٦ ص ٤٦٣) وَأَلْقَيْنَا الخ .

(وفى مادة — ل ذى — ج ٢٠ ص ١١٢) رُوى الأَشْهَبُ بْنُ رُمَيْلَةَ

«وَأَنَّ الذِّى حَانَتْ بَفْسَلَجٍ دَمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ»

ورُوى البيت أيضا فى باب الألف اللينة (ج ٢٠ ص ٣٤٢) بنصب (كلّ) كما هنا ولم يظهر لى وجهه والصواب رفعه على أنه صفة للقوم على مذهب الجمهور أو توكيد له على رأى ابن مالك وبه ضُبط فى مادة (ف ل ج — ج ٣ ص ١٧٣) .

(وفى مادة — ل قى — ج ٢٠ ص ١٢١) رُوى قول الشاعر

«أَلَا حَبِّدَاءَ مِنْ حُبِّ عَفْرَاءٍ مُلْتَقَى»

بزيادة همزة فى آخر حَبِّدَاءٍ والصواب حذفها .

(وفى مادة — ن ج و — ج ٢٠ آخر ص ١٧٨) رُوى لعبيد

«فَمَنْ يَنْتَجُوْنَهُ كَمَنْ يَعْقُوْنَهُ وَالْمُسْتَكِينُ كَمَنْ يَمْشَى بِقِرْوَاخٍ»

ورُوى (يعقوته) بالثناة التحتية أوّله والصواب بالموحدة وهو ظاهر .

(وفى باب الألف اللينة فى الكلام على ذا — ج ٢٠ ص ٣٣٥ س ١٣)

«كما قالوا إذا أخوك وقالوا ذى أختك فكسروا الذال فى الانثى وزادوا مع فتحة الذال فى المذكر ألفاً ومع كثرتها للانثى ياء» . ورُوى (كثرتها) بالثاء المثناة والمراد هنا (الكسرة) بالسین أخت الفتحة والضمّة لا تقيض القلّة كما لا يخفى .

(وفى هذا الباب ص ٣٥٦ س ١٢) «فأنت بالخيار إن شئت نصبت

بلا تنوين وإن شئت رفعت ونوّنت وفيها لغات كثيرة سوى ما ذكرت» الخ . وضُبط (لغات) بلا تنوين والصواب تنوينه والله أعلم .



تذبيہ

جعلنا هذا القسم الأول من « تصحيح لسان العرب » قاصرا على ما وضعه البحاثة المحقق النابغة المدقق اللغوي الأديب سعادة أحمد تيمور بك . وسيتلوه عما قريب بعون الله كلما وصلت اليه يدنا من التصحيحات الأخرى التي استدرکها نفر من أفاضل الباحثين المحدثين واعلام اللغويين المجتهدين مثل الامام المرحوم الشيخ محمد محمود الشنقيطي والشيخ حمزة فتح الله والمرحوم الشيخ ابراهيم اليازجي والمرحوم الشيخ محمود مصطفى والشيخ محمد البلبيسي اللذين توليا رئاسة التصحيح بمطبعة بولاق الاميرية وغير ذلك من التصحيحات التي يمكننا العثور عليها أو التي يهدينا أهل الفضل اليها ، وسندرج ذلك ناسبين كل تصحيح لواضعه

والمسؤول في وجه الله تعالى أن ينفع بهذا العمل أهل الادب وأن يتقبله خالصا لوجهه الكريم انه حسبي ونعم الوكيل

محمد عبد الجواد الصمعي